A

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

A/47/403
21 September 1992
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

الجمعية العامة

الدورة السابعة والأربعون
البند ١٢ من جدول الأعمال

تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي

أثر التطور في العلاقات بين الشرق والغرب على النمو والتنمية العالميين

تقرير الأمين العام

المحتويات

		الفقرات	الصفحة
أولا -	مقدمة	١ - ٢	٢
ثانيا -	موجز	٣ - ١١	٢
ثالثا -	وضع التحول الاقتصادي	١٢-٣٣	٤
رابعا -	التطورات الأخيرة في العلاقات الاقتصادية بين الشرق والغرب	٣٤-٧٣	١٠
خامسا -	الآثار بالنسبة للبلدان النامية	٧٤-٩٣	٢٩
سادسا -	ملاحظات ختامية	٩٤-١٠٠	٣٥

أولا - مقدمة

١ - طلبت الجمعية العامة إلى الأمين العام ، في قرارها ٢٠٢/٤٦ المؤرخ في ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١ ، أن يستعرض أثر التطور الأخير في العلاقات بين الشرق والغرب على نمو الاقتصاد العالمي ، وبخاصة على النمو الاقتصادي والتنمية في البلدان النامية ، فضلا عن أثره على التعاون الاقتصادي الدولي . ووفاء بهذه الولاية فقد وضع الأمين العام في الحسبان تقريره (E/1991/82) الذي قدمه إلى الاجتماع الاستثنائي الرفيع المستوى للمجلس الاقتصادي والاجتماعي بشأن الموضوع ، المعقود في جنيف في ٤ و ٥ تموز/يوليه ١٩٩١ والجزء ذا الصلة من تقرير المجلس الذي يتضمن وجهات نظر الدول الأعضاء والبيان الختامي لرئيس ذلك الاجتماع[١] .

٢ - يركز هذا التقرير على حالة عمليات التحول الاقتصادي المتعددة في الاقتصادات الانتقالية ؛ وعلى التوجهات الأخيرة في العلاقات الاقتصادية بين الشرق والغرب ؛ وعلى تقييم الآثار المحددة المترتبة على التطور في الشرق بالنسبة للبلدان النامية[٢] . ويختتم التقرير ببعض الملاحظات حول السبل الكفيلة بتسهيل إيصال المساعدة ، مما يخفف من عبء عملية التحول ، والسبل الكفيلة بتقليل إمكانية تعرض البلدان النامية لآثار سيئة نتيجة للتحولات والتغيرات في المناخ بين الشرق والغرب .

ثانيا - موجز

٣ - لقد خبت بشكل ملحوظ جذوة الاغتباط الأولية بشأن الاحتمالات الممكنة لحدوث تغيرات اقتصادية وسياسية واجتماعية في الجزء الشرقي من أوروبا . ولم يكن هذا التطور متوقعا نظرا لأن عملية التحول مدرجة الآن في جدول الأعمال السياسي في جميع البلدان القديمة منها والحديثة في كل الجزء الشرقي من أوروبا . ومع ذلك فإن عددا من الاقتصادات الانتقالية الحديثة ومن بينها ألبانيا وبعض الجمهوريات السوفياتية واليوغوسلافية سابقا هي في الحقيقة بلدان نامية ، وأن التوقعات المتفائلة التي ربما تولدت لدى المجتمع العالمي حول مقدرة الاقتصادات الانتقالية على البدء في مسيرة نمو جديدة وذاتية البقاء لم تكن لتنطبق على هذه البلدان .

٤ - ويكمن السبب الأساسي لتغير الإدراك العام بمسار التحول التاريخي في الشرق في مشاكل التحول المتعددة والتي تبدو مستعصية في بعض الحالات . فالعوائق المثبطة للهمة التي ببرزت إلى السطح حتى الآن كثيرة . ولكن يمكن تصنيف العوائق التي ووجهت حتى الآن في ثلاث مجموعات : المضي قدما في بناء تحالف سياسي ديمقراطي عملي وبناء المؤسسات الأساسية للسوق ؛ والحصول على الدعم الاجتماعي - السياسي المستدام فيما بين الشرائح العريضة للسكان من أجل التحول الشاق إلى نظم الاقتصاد السوقية القاعدة ؛ وتصميم الاستراتيجية والطرق السليمة لتحقيق تحول النظم المركزية التخطيط الصارم إلى كيانات اقتصادية سوقية القاعدة قابلة للبقاء .

٥ - وتوجد فرص للتعاون والتنسيق الدولي لم تستغل استغلالا كاملا حتى الآن ، ويمكن حشدها لتحسين التناسق الاقتصادي العالمي من خلال المنظمات الاقتصادية المتعددة الأطراف الموجودة . وما زال هناك أيضا الكثير الذي ينبغي القيام به لضمان الحصول على أقصى قدر من الدعم لجدول أعمال التحول ، في الوقت الذي يعمل فيه على التقليل قدر الإمكان من الآثار السيئة على البلدان النامية للسياسات المحلية والمساعدات الجاري تقديمها إلى الاقتصادات الانتقالية . وسنحت الفرص أيضا لإعادة النظر في نطاق وعمق السياسات الأساسية التي تتبعها المؤسسات الإقليمية في أوروبا بعد أن دخلت الآن على الأقل بعض البلدان ذات الاقتصادات المخططة السابقة في الشرق في فلكها .

٦ - ولم توضع بعد استراتيجية واضحة لأفضل سبل لإعادة رسم خطط التكامل الأوروبي مع الشركاء الشرقيين كأعضاء يتمتعون بعضوية كاملة أو على الأقل كمشاركين يتمتعون بالمساواة التامة . ويتضح هذا من طبيعة اتفاقات تجمع ما يطلق عليه "أوروبا" والاتفاقات الجديدة للتعاون والتجارة التي تم توقيعها مؤخرا . ويتضح أيضا من استمرار مواجهة المصاعب في رسم مجموعة الإجراءات الأكثر فاعلية اللازمة لإيصال المعونة إلى الاقتصادات الانتقالية من كل من المؤسسات الدولية والإقليمية ومن الحكومات الوطنية الكثيرة التي تعهدت بتقديم أشكال مختلفة من المعونة الثنائية .

٧ - وبالنسبة لمعظم البلدان النامية ، فإن الأحداث التي وقعت في الشرق والمناخ المتغير للتعاون بين الشرق والغرب لم يكن لها حتى الآن أي أثر سلبي كبير سواء من حيث ازدياد المنافسة التجارية ، أو تعاظم المصاعب التي تواجه الحفاظ على تدفق الهجرة ، أو انحراف مسار الاستثمار المباشر الأجنبي . وتوجد أدلة قليلة حتى الآن على أي تحويل ذي أهمية تجاه الاقتصادات الانتقالية فيما يتعلق بالمساعدة الإنمائية الرسمية أو على تقديم دعم أعم من المؤسسات المالية المتعددة الأطراف التي خصصت في السابق للبلدان النامية . ومع ذلك يمكن أن تتغير الحالة مستقبلا .

٨ - وقد نجحت بعض البلدان في كسب أسواق تصدير جديدة في بلدان الاقتصادات الانتقالية . ولم تكن هذه هي حالة البلدان النامية المصدرة للوقود والمواد الخام فحسب بسبب انخفاض الإمدادات من الاتحاد السوفياتي سابقا إلى أوروبا الشرقية انخفاضا ملحوظا منذ عام ١٩٨٩ ؛ ولكن البلدان النامية الأكثر دينامية ، التي استطاعت إيجاد سبل للتكيف مع التغير السريع الذي حدث في الشرق في وقت كانت تمر فيه باختناقات اقتصادية داخلية ومشاكل دفع خارجي مستعصية ، حققت مكاسب تصديرية أيضا . وعانت بعض البلدان النامية ، ومنها على وجه الخصوص البلدان المصدرة للخامات والمعادن الحديدية ، عانت مع ذلك من قدر من النقص في الأسعار بسبب انخفاض الطلب على واردات الشرق والاستيعاب المحلي .

٩ - وبالنسبة للغالبية العظمى من البلدان النامية لا يحتمل أن يكون هناك أي أثر سلبي ذي أهمية للتحولات في الشرق ما دامت هذه العمليات مستمرة إلا في حالة تعرض الاقتصادات الانتقالية لكارثة . ومع ذلك ، فإن المعاملة التمييزية في الوصول إلى أسواق أوروبا الغربية التي حظيت بها مؤخرا بعض

الاقتصادات الانتقالية والتسهيلات التي قد يتسع نطاقها على المدى القصير لمساعدة الاقتصادات الانتقالية على الوصول إلى تلك الأسواق يمكن أن يلحق الضرر بالوضع التنافسي لبعض البلدان النامية .

١٠ - وحيث أن معظم البلدان النامية ، في نهاية المطاف ، قد تستفيد مع مرور الوقت ، ومن خلال العلاقات التجارية والمالية ، من عمليات التحول الجارية في الشرق فمن الواضح أن هذا لم يحدث لتلك البلدان النامية التي احتفظت بعلاقات اقتصادية وطيدة مع مجلس التعاضد الاقتصادي سابقا أو مع الأعضاء الرئيسيين في تلك الهيئة الاقتصادية الإقليمية . وفي المقام الأول فقد أثرت عمليات التحول بشكل واضح على فرص البلدان النامية الثلاثة (فييت نام ، وكوبا ، ومنغوليا) التي كانت تتمتع بعضوية كاملة في مجلس التعاضد الاقتصادي ؛ وكذلك الحال أيضا بالنسبة لبعض البلدان النامية الثمانية التي كان لها وضع المشارك في مجلس التعاضد الاقتصادي[٣] . ولقد شهدت بعض البلدان النامية الأخرى ، التي احتفظت تقليديا بعلاقات تعاون مكثف مع الأعضاء الرئيسيين في مجلس التعاضد الاقتصادي ، وبشكل خاص الاتحاد السوفياتي سابقا ، تقلصا ملحوظا في الفرص المتاحة لها فيما يتعلق بالتجارة والدفع . وقد تراكمت لدى عدة من تلك البلدان المشتركة فوائض ضخمة في بعض الحسابات التجارية ، خاصة لدى الاتحاد السوفياتي سابقا ، ولا يزال حجم وتسديد تلك الفوائض موضع جدل الآن[٤] .

١١ - وبينما تظل الشواغل الإنمائية التقليدية مسألة أساسية للمجتمع العالمي فقد حدث تحول ملحوظ في قائمة وترتيب أولويات الاهتمام الدولي . ويتضح هذا بشكل متزايد ، على سبيل المثال ، في حالة المؤسسات المالية المتعددة الأطراف التي عهد إليها المجتمع الدولي بمهمة إعداد وتنفيذ ومراقبة عنصر أساسي من التزاماتها بتقديم المساعدة . ويوضح ذلك التحول أنه في التحليلات التي يغلب عليها الطابع الأكاديمي حلت المسائل المتعددة لعملية التحول إلى حد ما محل الاهتمام الذي كان مكرسا للمشاكل الملحة المزمنة أحيانا ، في البلدان النامية .

ثالثا - وضع التحول الاقتصادي

١٢ - تشمل الاقتصادات الانتقالية في هذه المرحلة اقتصادات جميع بلدان الاقتصادات المخططة السابقة ، القديمة منها والجديدة في الجزء الشرقي من أوروبا . وعلى الرغم من أن التحول يكاد يشتمل الآن على جميع جوانب المجتمعات المعنية .... وأن الأهداف العريضة للإعادة المتوخاة لبناء المجتمع هناك متشابهة تماما ، فقمة تباين كبير من بلد إلى بلد في المرحلة التي بلغها من عملية التحول حاليا وفي سرعة متابعتها .

١٣ - وفي حين كانت المشكلة المهيمنة على الاقتصادات الانتقالية قبل تفكك الاتحادين السوفياتي واليوغوسلافي وقبل تحول اتجاه التركيز في ألبانيا كانت أساسا تتعلق بإعادة تشكيل بلدان صناعية متقدمة النمو إلى حد ما ، فقد أصبح جدول الأعمال المعروض على المجتمع الدولي أكثر تعقيدا . فبعض البلدان مثل ألبانيا والعديد من الجمهوريات السوفياتية واليوغوسلافية الخلف هي في الواقع في مراحل

مبكرة من التصنيع . وينخفض مستوى التنمية في بعض البلدان إلى درجة قد تستحق معها حتى الحصول على مساعدات تساهلية .

طبيعة التحول[٥]

١٤ - تهدف اقتصادات البلدان التي تمر بفترة تحول إلى تأسيس اقتصاد السوق مع اندماج بعيد المدى في الاقتصاد العالمي ، ويتطلب تحقيق هذا الهدف من أهداف السياسة العامة إدخال سلسلة طويلة من التدابير السياسية المنظمة والمؤقتة توقيتا سليما والتي من شأنها ، مع مرور الوقت ، أن تصلح الأطر الاقتصادية والسياسية والاجتماعية التي خلفتها مرحلة التخطيط المركزي عندما طبقت المفاهيم الشيوعية على التنظيم والانتاج والتوزيع الاجتماعي . ورغم ذلك فلا تنحصر مهمة إعادة تشكيل تلك الاقتصادات في المواقف والمؤسسات ، حيث أنها يجب أن تشتمل أيضا على السياسات والحوافز الاقتصادية . وفي المقام الأول فإن إقامة اقتصاد نشط سوقي القاعدة يتطلب استقرارا اقتصاديا كليا تتبعه مباشرة أو من الأفضل أن تصاحبه اصلاحات هيكلية واسعة النطاق . ويجب أن يصاحب تلك الخطوات إجراء تغييرات في وسائل عمل الوكلاء الاقتصاديين ويجب أن يتحمل الأفراد المخاطر التي تنطوي عليها تصرفاتهم وأثر سلوك الآخرين .

١٥ - وركزت جميع السياسات الهادفة إلى تحقيق الاستقرار بشكل رئيسي ، وفي بعض الحالات بشكل محدود ، على سياسات تنظيم الطلب والتدابير المرتبطة بها . وتتكون المجموعة الأولية من عدد من الخطوات السياسية الواضحة ومن بينها تحرير الأسعار للسلع والخدمات كافة مع استثناءات ضئيلة فقط (مثل المرافق الأساسية وإيجار السكن) ؛ وإلغاء جميع أشكال الإعانات إلغاء تاما تقريبا ، وتعزيز ميزانية الحكومة بوسائل أهمها تقليص النفقات ، والسيطرة على المعروض من النقود عن طريق جملة وسائل منها أسعار الفائدة المرتفعة وتنظيم نمط الأجور من خلال إجراءات مالية جزائية ، وتخفيض أسعار الصرف إلى مستويات روعيت مؤخرا في الأسواق المفتوحة مما أدى في بعض الحالات إلى خفض ملحوظ في قيمة العملة من أجل زيادة الصادرات ، وفتح أبواب هذه الاقتصادات أمام المنافسة الخارجية .

١٦ - وكان من المتوقع أن تصاحب تلك التدابير ، وربما تتأخر عنها فترة تمتد من ثلاثة إلى تسعة أشهر ، تدابير سياسية تهدف إلى معالجة الجوانب الهيكلية لعمليات تحول اقتصادات البلدان الشرقية . وسيكون من المهم جدا هنا إقامة المؤسسات الحيوية اللازمة لتيسير عمل اقتصاد السوق وتغيير وضع وسلوك وملكية المؤسسات المملوكة للدولة .

١٧ - وعلى الرغم من أن الشيوعية سعت إلى خلق "إنسان جديد" فإن أوجه فشل المجتمع الشيوعي تشير إلى الفكر الخاطئ للسياسات التي تقوم على أساس أيديولوجية تهدف إلى فرض تغيير كبير على سلوك الإنسان . ويبدو أن نفس الخطر يكمن الآن في المحاولات المبذولة لتحقيق تحول مفاجئ في موقف الأفراد الذين سعوا حثيثا في الماضي إلى نقل مخاطر سلوكهم إلى المجتمع بشكل عام وإلى الدولة بشكل خاص . ولقد خابت التوقعات التي سادت في بداية عملية التحول والتي كان مضمونها أن المكاسب التي

تم تحقيقها في ظل الاشتراكية سيحافظ عليها إجمالا . وبالإضافة إلى ذلك كان من الضروري ، تحت ضغط الظروف ، سحب الضمانات الأولية المتعلقة بإقامة شبكات أمان اجتماعي بعيدة الأثر بدعم من المجتمع الدولي على وجه التفضيل .

١٨ - ونظرا لاضمحلال شأن الدولة في هذه البلدان ، فإن التغيير في المواقف المتجهة نحو قبول المخاطرة عامة والإقدام على إقامة المشاريع بصفة خاصة لا يظهر إلا ببطء . وكان لدرجة رسوخ الضمانات القائمة من قبل بالنسبة للعمال والموظفين في المشاريع التي تملكها الدولة أثر ليس بالضئيل على سياسات التحويل إلى القطاع الخاص وعلى توسيع نطاق توزيع الثروة ، ومستوى تحمل المجتمع بشكل عام للإستثمار الأجنبي المباشر ، مع كل ما يقترن به من تدفق المديرين الأجانب إلى الداخل ، والوسائل غير المألوفة في أداء العمل وفرض الانضباط في العمل .

١٩ - وبالرغم من العقبات الكثيرة التي تعترض سبيل تنفيذ المشاريع في البلدان ذات الاقتصادات الانتقالية منذ عام ١٩٨٩ ، فقد حدث ارتفاع مفاجئ في أنشطة القطاع الخاص . وبالرغم من أن مساهمة ذلك القطاع الدقيقة في إجمالي الانتاج لم يجر قياسها بعد بصورة جيدة ، فما برح القطاع الخاص ينمو بسرعة كبيرة : حتى غدا في بعض البلدان ، على الأقل ، يمثل نسبة كبيرة من إجمالي الانتاج . ومع أن هذه المبادرات الجديدة مفيدة دون ريب في التخفيف من حدة بعض الجوانب العسرة من عملية التحول ، بل وفي الحقيقة للدفع بهذه العملية فعلا إلى الاتجاه الصحيح ، فإن الطابع الذي يتسم به كثير منها يجعل من غير المرجح أن تصبح لها مقومات الاستدامة الذاتية ، وبذا أن تؤدي في الوقت المناسب إلى تحقيق استثمارات انتاجية في أنشطة جديدة أو إلى أشكال جديدة لتنفيذ الأنشطة القياسية المعيارية . وهذا هو ، في النتيجة ، نوع تنظيم المشاريع المنتج ، الذي تقتضيه الضرورة بصورة ملحة في البلدان ذات الاقتصادات الانتقالية[٦] .

٢٠ - وبينما استفاد انتعاش القطاع الخاص من سياسات التحويل إلى القطاع الخاص المتبعة في بعض البلدان ذات الاقتصـــادات الانتقالية ، وبصورة رئيسية ما يسمى بالتحول إلى القطاع الخاص على نطاق ضيق ، يمكن القول إن تأكيد راسمي السياسات على بيع بعض المشاريع الكبيرة التي تملكها الدولة ، أو التصرف في أسهم هذه الشركات ، بغرض زيادة الكفاءة الاقتصادية كان إلى حد ما بمثابة وضع الشيء في غير موضعه . ويبدو أنه لم يوجه إلا اهتمام ضئيل للخيارات التي يمكن عن طريقها إبعاد الحكومة والعملية السياسية عامة ، عن عملية تخصيص الموارد ، وذلك مثلا عن طريق تحويل كثير من المشاريع التي تملكها الدولة إلى شركات وإلى عمليات تجارية والتفاوض بشأن عقود التأجير والإدارة[٧] .

٢١ - وكان من المتوقع أن تعقب إطلاق المبادرات الفردية زيادة سريعة إلى حد ما في النشاط الاقتصادي الخاص من جانب منظمي المشاريع المحليين والأجانب على السواء ، وكان من شأن ذلك أن يضفي على البلدان ذات الاقتصادات الانتقالية حوافز نمو قوية . وعلاوة على ذلك كان المتوقع أن يؤدي التحول ذاته بسرعة نسبية ، إلى استئناف النمو المستديم الذي يدعمه انتعاش المشاريع الحكومية الأمر الذي من شأنه

أن يـــؤدي إلى بذل جهود من أجل إعادة التشكيل ذاته ردا على القيود الصارمة التي يفرضها الاقتصاد الكلي . وقد توقع قليل من المعلقين أن يكون الانخفاض في النشاط الاقتصادي الاجتماعي المرتبط بسياسات الانتقال ، من حيث عمقه وطول مدته على نحو ما هو عليه الآن في جميع أنحاء الشرق .

٢٢ - وثمة أسباب أخرى عديدة تفسر لماذا لم يكن الانتقال إلى أنظمة الاقتصاد السوقي في معظم البلدان التي تمر بفترة تحول بمثل السهولة التي تصورها كثير من صانعي القرارات والمراقبين . وبعض هذه الأسباب نابع من السياسات الداخلية الخاطئة أو الساذجة ، المبنية في العادة على افتراض مسبق أنه قد تم التوصل إلى ائتلاف عملي في الآراء لصالح التحول ، وبأنه ستتوفر لمثل ذلك التوافق في الآراء مقومات الاستدامة الذاتية ، وأن رفع القيود سيؤدي ذاتيا وتلقائيا إلى تشجيع المبادرة الخاصة ، مما يعزز الاقتصاد السوقي الناشئ من الداخل . وثمة عوامل أخرى وهي الأحداث غير المتوقعة في الخارج والتوقعات التي لم تتحقق من حيث عمق ودرجة ونطاق المساعدة الدولية المتاحة ، بما في ذلك الموارد المخصصة للتخفيف من أعباء خدمة الديون ، والتي أدت في بعض الحالات إلى تضييق مجال الحركة أمام المناورة السياسية وإلى تعقد تنفيذ السياسات المتفق عليها . وفي بعض الحالات ، لم تصل المساعدة الموعودة مما أثر تأثيرا ضارا بالادارة السياسية فيما يتعلق بالتحول الاقتصادي . على أن هناك مجموعة ثالثة تشمل التفاعل بين القرارات السياسية المحلية والخارجية والأحداث المرتبطة بها . وقد أثرت هذه الصلـــة بالذات في درجة تمكن الاقتصادات التي تمر بفترة انتقال من تحويل تجارتها إلى الأسواق الأوروبية .

٢٣ - ويبرز عاملان مهمان في مجال رسم السياسة الداخلية . الأول هو السرعة ، والشمول والتعاقب في سياسات الانتقال . والثاني في هذا البرنامج السياسي ، هو الدور الحاسم الذي خصص لانفتاح الاقتصادات التي تمر بفترة انتقال . وبالاضافة إلى ذلك ، حدثت ثلاثة أحداث خارجية يجب ذكرها وهي : (١) سرعة انهيار مجلس التعاضد الاقتصادي بوصفه منبرا للتعاون داخل الاقليم ، (٢) التخلي بأسرع مما كان متوقعا عن أنظمة الروبل القابل للتحويل ، حدث هذا إلى حد ما بسبب توحيد المانيا ، الذي أدى في حد ذاته إلى حدوث انخفاض حاد في الطلب على السلع من بقية الشرق ؛ (٣) أثر العديد من التدابير غير المؤاتية التي اتخذت بدافع من روح التعاون الدولي الجديدة في الفترة التي أعقبت نهاية الحرب الباردة ، مثل الجزاءات التي فرضت ضد العراق منذ عام ١٩٩١ ، والجزاءات الأخيرة التي فرضت على الدولة التي خلفت يوغوسلافيا[٨] .

الأبعاد الخارجية للتحول الاقتصادي

٢٤ - إن جميع البلدان التي تمر بفترة انتقال ، والتي هي عازمة على التحرك بصورة مضطردة نحو اتخاذ القرارات على أساس سوقي ، ألزمت نفسها باجراء تخفيض كبير في الحواجز التي تعترض التجارة الخارجية ، وفي غير ذلك من أشكال التعاون المشترك في الخارج . وكانت الأسواق المحلية في تلك البلدان محمية في العادة بوسائل غير تقليدية . وحلت أو ما برحت تحل محل العقبات التي تعترض سبيل الأنشطة السوقية مؤسسات وصكوك تجارية تقليدية بدرجة أكبر . فمثلا ، ألغيت القيود الكحمية وغيرها

من القيود غير التعريفية ، أو استعيض عنها بتعريفات قيمية . وما برحت هذه البلدان أيضا تنقح أنظمتها الجمركية ويتجه معظمها إلى خفض الحواجز التعريفية إلى الحد الأدنى المعقول . على أنه ما زال يتعين بذل كثير من الجهود في البلدان التي ما فتئت فيها الالتزامات السياسية الأساسية لإحداث الانتقال موضع خلاف .

٢٥ - وتوفر الأهداف العريضة الرامية إلى إقامة أنظمة سياسية تقوم على التعددية ، واتخاذ قرارات اقتصادية تقوم على مبدأ السوق في البلدان الشرقية بمساعدة من المنظمات الوطنية والاقليمية والدولية ، فرصا وتحديات أمام المجتمع العالمي . ونظرا لأن قدرا كبيرا من التجارة التقليدية لتلك الاقتصادات لم يكن قائما على اعتبارات اقتصادية ، مثل الفوائد الناجمة عن التكلفة النسبية ، فإن إعادة تشكيل تلك الاقتصادات بصورة جذرية سيؤدي إلى عملية متساوية تتمثل في إعادة تشكيل علاقاتها الاقتصادية الخارجية بصورة جذرية . ونظرا لأن المنافسة الأجنبية تبدأ في تبسيط تخصيص الموارد في الاقتصادات الشرقية ، فلابد من نشوء تجارة مهمة - أو على الأقل ، إعادة تشكيل أنماط التجارة التقليدية جذريا ، حتى وإن لم يكن ذلك إلا بسبب الفوارق في مستويات الانتاج وبسبب تصميم راسمي السياسات في البلدان ذات الاقتصادات الانتقالية على اللحاق بالبلدان المتقدمة النمو في أقرب وقت ممكن .

٢٦ - وسيؤدي تحرير الاقتصادات الانتقالية إلى اندماج تلك الاقتصادات في الوقت المناسب اندماجا أعمق جدا في الاقتصاد العالمي . وسيحدث هذا من خلال قنوات مختلفة . وتتمثل إحدى هذه القنوات في تبادل التجارة والخدمات بصورة تقليدية وانتقال عوامل الانتاج ، ولاسيما التدفقات الرأسمالية في تلك البلدان . وتتمثل قناة أخرى في المشاركة العادية في جدول أعمال المنظمات الاقتصادية العالمية مشاركة أوسع نطاقا . وفي خاتمة المطاف ، نظرا لزوال مجلس التعاضد الاقتصادي ، فضلا عن التقارب التدريجي بين الاقتصادات الانتقالية وبين الجماعة الاقتصادية الأوروبية ، فإن انفتاح هذه البلدان سيستلزم لا محالة إجراء تكيفات مؤسسية وإعادة توجيه السياسة العامة في المنظمات الاقليمية ، ولاسيما في القارة الأوروبية .

٢٧ - هذا وإن تعديل مراكز هذه البلدان في المنظمات الاقتصادية الدولية ، بما في ذلك مجموعة الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة (مجموعة "غات") ، وصندوق النقد الدولي ، والبنك الدولي وردت كلها في برنامج التحول منذ البداية . وفيما يتعلق بالبلدان التي كانت أعضاء في هذه المنظمات ، فقد ظهر ذلك في صورة تعزيز لتعاونها ولمشاركتها بوصفها أعضاء كاملة العضوية وعلى اساس المساواة الكاملة . وسعت بلدان أخرى إلى الحصول على العضوية المنتظمة في هذه المنظمات . وهكذا فإن جميع بلدان أوروبا الشرقية ودول البلطيق هي الآن أعضاء في صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ؛ كما حصلت على العضوية مؤخرا الجمهوريات السوفياتية الخلف الأخرى[٩] .

٢٨ - وباستثناء ألبانيا وبلغاريا ، فإن جميع بلدان أوروبا الشرقية أطراف متعاقدة في مجموعة الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة ، وتشترك في أعمالها بنشاط . وقد حظيت المفاوضات بشأن

انضمام بلغاريا الكامل ، الذي طلبته أول الأمر في عام ١٩٨٦ ، بزخم جديد . وقدمت البانيا طلبها للحصول على مركز المراقب في حزيران/يونيه ١٩٩٢[١٠] ، وحصلت عليه في ١٩ تموز/يوليه ١٩٩٢[١١] . أما البلدان التي كانت تتمتع بأقل من المركز الكامل المساوي لهذا في مجموعة الغات عندما كانت تتبع نظام الاقتصاد المخطط ، مثل بولندا وتشيكوسلوفاكيا[١٢] ورومانيا وهنغاريا ، فقد تم الآن تعديل مركزها أو هي تعيد الآن التفاوض بشأنه .

٢٩ - وقد حصل الاتحاد السوفياتي السابق على مركز المراقب في أوائل عام ١٩٩٠ ، وكان قبل تفككه تواقا إلى الانضمام إلى (مجموعة "الغات") ، كطرف متعاقد كامل العضوية . وقدمت أرمينيا واستونيا ولاتفيا ولتوانيا وجمهورية مولدوفا وتركمانستان وأوكرانيا طلباتها في هذا الصدد منذ حزيران/يونيه ١٩٩٢[١٣] . ومنح بعضها بالفعل مركز المراقب[١٤] . أما بقية جمهوريات الخلف السوفياتية فلم تقدم بعد طلبات محددة سواء للانضمام إلى مجموعة "الغات" أو للحصول على مركز مراقب فيه ، لكن يتوقع أن تفعل ذلك في وقت قريب . وما برح عدد من تلك الجمهوريات يحصل بالفعل على المساعدة من الغات فيما يتعلق بإعداد طلباتها للحصول على مركز المراقب[١٥] .

٣٠ - وإن الطابع شبه العالمي بالفعل للمنظمات المذكورة أعلاه ، يوفر للمجتمع الدولي الفرص لفهم المشاكل الاقتصادية الرئيسية التي تواجهه فهما ناجعا على نحو أكثر تماسكا واتساقا . ولابد للاقتصاد العالمي المتسم بأداء أفضل والقائم على التنسيق المحسن والأولويات الانمائية المتفق عليها على نطاق واسع من أن يضطلع بدور حاسم في هذا الصدد . على أن تنسيق السياسات الطويلة الأجل ما زال في الوقت الراهن هدفا بعيد المنال .

احتمالات الانتعاش الاقتصادي

٣١ - بينما تتحسن في هذه المرحلة احتمالات الانتعاش الاقتصادي في بعض البلدان ذات الاقتصادات الانتقالية ، ينبغي التصدي بحذر إلى علامات التحسن المعتدل المبكرة في اقتصاد بعض بلدان وسط أوروبا ، أو التباطؤ أو الانكماش في الأخرى . إذ من المحتمل أن تكون هذه العلامات بشيرا بحدوث تحسن أكثر اضطرادا في الأفق ، بيد أنه من غير المرجح أن يتحقق ذلك في السنة المقبلة أو نحوها . هذا وإن القيود على المدفوعات الخارجية لجميع البلدان ذات الاقتصادات الانتقالية تقريبا ، واستمرار صعوبة التحكم في التضخم في معظمها تشير كلها إلى أن هذه البلدان ستستمر اجمالا في معاناة التقشف فترة طويلة ، مما يؤدي إلى توقف الاستيعاب في مستويات منخفضة نسبيا .

٣٢ - على أن المشاكل البارزة في الأفق تعتبر أشد تثبيطا للهمم في أماكن أخرى ، وتشمل معظم جمهوريات الخلف السوفياتية . فإن من المحتمل في الأجل القصير أن يحدث انكماش حاد آخر في مستويات النشاط الاقتصادي وبلبلة سياسية فيما يتصل بالمؤشرات القياسية الحاسمة في البرامج الاصلاحية . وإلى أن يمكن التوصل إلى توافق أساسي في الآراء بشأن التحول واستدامته ، من غير المرجح حدوث تحول حاد في مصائرها الاقتصادية .

٣٣ - بالرغم من أن المهام المقبلة معقدة تماما ، فإن جميع الاقتصادات الانتقالية تستحق الحصول على مساعدة دولية كبيرة . ومن أسباب ذلك أن عكس مسار المصائر الاقتصادية في الشرق ، وبالتالي استئناف النمو ولو من قاعدة أشد انخفاضا ، سيؤدي إلى استقرار الأوضاع السياسية والاجتماعية في البلدان ذات الاقتصادات الانتقالية ، وبالتالي في القارة الأوروبية ككل . وعلاوة على ذلك ، فإن الانتعاش الاقتصادي في الشرق ، سيطلق نبضات نمو ايجابية في الاقتصاد العالمي ككل ، وسيتيح فرصا ، في جملة أمور ، لصالح الصادرات من البلدان النامية . ولذا فمن المهم توجيه موارد المساعدة المتاحة بطريقة سليمة ومتساوقة قدر الامكان ، مع سياسات التحول المتفق عليها في بلدان أوروبا الشرقية . وأخيرا ، فإن البلدان التي تمر اقتصاداتها بفترة تحول وهي جميعها بلدان نامية من شتى النواحي إلا من حيث الاسم ، تستحق الحصول على مساعدة دولية على الأسس ذاتها التي يستند إليها الأساس المنطقي التقليدي للمساعدة الانمائية المقدمة من البلدان الأكثر تقدما في العالم .

رابعا - التطورات الأخيرة في العلاقات الاقتصادية بين الشرق والغرب

٣٤ - شهد إطار التعاون بين الشرق والغرب ولاسيما في القارة الأوروبية ، تغييرات أساسية في الفترة الأخيرة ، ليس فقط بسبب الأحداث التي وقعت في الجزء الشرقي من أوروبا ، وإنما أيضا بسبب التغيرات الذاتية في المواقف تجاه الاندماج الأوروبي في الجزء الغربي من أوروبا ، ولا سيما الاتفاق على إقامة سوق وحيدة بحلول عام ١٩٩٣ .

انهيار نظامي مجلس التعاضد الاقتصادي والروبل الحسابي

٣٥ - عقدت الدورة السادسة والأربعون لمجلس التعاضد الاقتصادي في بودابست في ٢٨ حزيران/يونيه ١٩٩١ وتقرر فيها حل المنظمة في غضون ٩٠ يوما[١٦] . غير أن مجلس التعاضد الاقتصادي ، في واقع الأمر ، كان قد توقف عن العمل في وقت مبكر من سنة ١٩٩٠ . وقد أخفقت تماما الجهود التي كانت ترمي الى الاستعاضة عنه بمنظمات اقليمية أخرى جرى التناقش طوال سنة ١٩٩٠ وحتى وقت مبكر من سنة ١٩٩١ حول وضع صيغ متباينة لها . ولعدم وجود أنظمة بديلة واقعية انكمش حجم[١٧] التجارة الاقليمية بين الأطراف الأوروبية الخمسة الأعضاء في مجلس التعاضد الاقتصادي (بدون جمهورية المانيا الديمقراطية) انكماشا حادا من ٣٧ بليون دولار في ١٩٨٩ الى ٢٩ بليون دولار في ١٩٩٠ ثم الى ٢١ بليون دولار في ١٩٩١[١٨] . على أن هذا الانكماش لم ينجم فقط من المشاكل المكدرة التي اكتنفت التجارة مع الاتحاد السوفياتي السابق . فقد تناقصت ، في الواقع ، القيمة الحالية لحجم التجارة بين أعضاء مجلس التعاضد الاقتصادي الخمسة والاتحاد السوفياتي سابقا من حوالي ٢٩ بليون دولار عام ١٩٨٩ الى ١٧ بليون دولار عام ١٩٩١ . وانخفض حجمها فيما بين البلدان الخمسة من ٨ بليون دولار عام ١٩٨٩ الى ما يزيد قليلا عن ٣ بليون دولار عام ١٩٩١ .

٣٦ - وقد ثبت في الحقيقة أن من الصعوبة بمكان الاستعاضة عن ترتيبات الروبل الحسابي مع ما يسمى بظروف السوق العالمية التي يتم في ظلها ، أساسا ، ما يلي : يجري التفاوض بشأن السلع والخدمات على يد وكلاء الاقتصاد الجزئي على حسابهم الخاص ؛ بالنظر الى أن أسواق البلدان التي تمر بمرحلة تحول لم تصل بعد إلى الوضوح الحقيقي ، فإن أسعار المقاصة السوقية من أي نوع ، هي الشروط التي تتم المبادلات بمقتضاها ؛ تتم تسوية اختلالات الأرصدة بعملات قابلة للتحويل على أساس السعر الجاري . أو على فترات (في حالة المقاصة) ؛ يلزم التشدد في دقة مراقبة الأعراف المتبعة في التجارة العالمية ولا سيما فيما يتصل بشروط السداد (أي السداد الفوري لثمن المواد الخام والوقود وائتمان الموردين لفترة تتراوح من ٩٠ إلى ١٢٠ يوما بالنسبة لكثير من السلع المصنوعة) .

٣٧ - وعلى الرغم من أن الانتقال الى مثل هذه البيئة للتجارة فيما بين المجموعة كان من شأنه أن يفضي في النهاية الى تحقيق مزيد من الرشد في الاقتصادات الانتقالية في الأجلين القصير والمتوسط ، فقد كان من المحتم أن يقترن بهذا التحول ، عديد من التطورات الضارة ، أربعة منها تتسم بأهمية بالغة . وأول هذه التطورات جميعها حدوث تغيير في معدل التبادل الحالي . وقد استتبع ذلك تدهورا حادا بالنسبة لأوروبا الشرقية وتحقيق كسب كبير لمصدري الوقود والمواد الخام ولا سيما الاتحاد السوفياتي سابقا[١٩] .

٣٨ - ثانيا ، تقتضي الضرورة باستبدال المرافق التي كانت مربوطة بالروبل الحسابي فيما سبق بمؤسسات جديدة تقوم بتسوية المعاملات الخارجية بما في ذلك تسهيلات المقاصة وضمانات التصدير وتمويل الصادرات وإعادة الخصم فيما بين البلدان التي تمر بفترة تحول . وريثما يتحقق ذلك ، من المرجح أن يؤدي الفراغ التنظيمي السائد الى تعقيد التنفيذ العاجل للمعاملات التجارية .

٣٩ - ثالثا ، تغيرت خطط الطلب والعرض لأن الوكلاء المستقلين ، قديمهم وحديثهم ، قد بدأوا يعملون لتأمين مصالحهم الخاصة فحسب[٢٠] ؛ لأنه لم يكن من الممكن ، حسب مقتضيات الواقع أن يتوقع منهم منافسة سلوك البيروقراطيين الوزاريين السابق . وفي ظل هذه الظروف ، وعلى الأخص في الأجل القصير ، كان من الممكن توقع حدوث تغير في طلب بلدان أوروبا الشرقية على شحنات واردة من منطقة مجلس التعاضد الاقتصادي أكثر من حدوث تغير في العرض بالنظر الى أن البلدان جميعها لم تكن تسير بخطى متساوية نحو الاصلاح والى وجود قدر كبير من انعدام التوازن بين أنماط التجارة السائدة في الاتحاد السوفياتي وسائر أوروبا الشرقية . ونظرا لما يكتنف الاقتصاد السوفياتي من فوضى ، لم تتحقق التغيرات في حركة الطلب والعرض بالصورة التي كانت متوقعة لها تماما ، وذلك لأن الطلب على مصنوعات مجلس التعاضد الاقتصادي قد انهار كليا بينما انكمشت عروض الطاقة والمواد الخام[٢١] .

٤٠ - وأخيرا ، يرى البعض أن أهم تطور حدث هو ذلك الذي نجم عن الارتفاع الشديد الذي اتسم به الطلب على العملات القابلة للتحويل ، ولا سيما في البلدان المعتمدة على التجارة لاستخدامها في المعاملات

ولأغراض الحيطة أيضا . وتقتضي الضرورة توفير احتياطيات كافية لتمويل أية اختلالات قد تطرأ للوكلاء الجدد الذين يصرفون شؤون التجارة . وليس ثمة بد من ارتفاع الطلب على العملات القابلة للتحويل لأغراض المعاملات لأن من الحكمة بمكان أن يحتفظ البلد باحتياطيات تساوي زهاء قيمة واردات ثلاثة أشهر ؛ ويتعين الآن تمويل العمليات التجارية الخاصة والعمليات الأخرى المتصلة التي تجري في ظل اقتصادات انتقالية ، والتي كانت تتم فيما سبق بمقتضى شروط مقاصة ثنائية خاصة . ونظرا لعدم وجود توازن في هياكل التصدير ، فإن البلدان التي تعتمد على استيراد منتجات الوقود والمواد الخام وتصدير السلع الهندسية تامة الصنع مضطرة إلى منح ائتمان موردين لمعظم صافي صادراتها من المصنوعات ، ولكن يتوجب عليها أن تسدد ثمن صافي وارداتها من منتجات الوقود ومعظم المواد الخام نقدا . وحتى لو أمكن وضع الترتيبات اللازمة لتأمين مصادر تمويل بديلة ، فلا بد للمقترض ، آخذا كل شيء في الاعتبار ، أن يستوعب أي فارق في تكاليف الاقتراض .

٤١ - ولا يمكن قصر أسباب انهيار التجارة داخل المجموعة على اختفاء مجلس التعاضد الاقتصادي ، وعلى انهيار أنظمة الروبل الحسابي المفاجئ ، والاحجام عن العمل الجاد لإيجاد استراتيجية تعاونية من شأنها تعضيد عمليات التحول ورعايتها . لأن الأحداث الخارجية ولا سيما التدهور الحاد الذي أصاب الاقتصاد السوفياتي وانهيار طلب المانيا على المصنوعات الشرقية كلها ألقت بثقلها أيضا على هذه النتيجة .

٤٢ - وقد أدى انهيار الأسواق الداخلية وبخاصة داخل الاتحاد السوفياتي سابقا بل وفي يوغوسلافيا أيضا الى ظهور مجموعة من المشكلات المشابهة لتلك التي وقعت بعد الوقف المفاجئ لأنظمة الروبل الحسابي . وعلى الرغم من احتمال وجود دافع اقتصادي وراء بعض من هذه المعاملات التجارية التي تتم فيما بين الجمهوريات ولا سيما في الاتحاد السوفياتي سابقا ، فإن معظمها نجم عن قرارات ادارية أملتها ، في بعض الحالات ، اعتبارات عسكرية وسياسية وبعض الاعتبارات الأمنية الأخرى . ولا يترتب على ايجاد أسواق في البلدان الجديدة إعادة واسعة النطاق لتشكيل أنظمتها الاقتصادية وارتباطاتها التجارية فحسب بل يتعين كذلك أن تتم هذه العملية في فراغ شبه كامل في البنية الأساسية للمدفوعات .

تحول التجارة الى الأسواق الأوروبية الغربية

٤٣ - لم يجد انهيار التجارة داخل المجموعة ما يعوضه ، الى حد ما ، إلا في الارتفاع المذهل في معدلات التجارة في النظم الاقتصادية السوقية ، ولا سيما في أوروبا الغربية في فترة ١٩٩٠-١٩٩١ . على أن مما يجدر التنويه به هو وجود قدر كبير من الشكوك حول صحة التطورات التجارية ؛ نظرا لأن النظم الاحصائية لكثير من الاقتصادات التي تمر بعملية تحول اقترنت بكثير من النواقص[٢٢] .

٤٤ - فضروب الانحدار التي حصلت في حجم التجارة كانت مثيرة حقا في حالات معينة (انظر الجدول ١) ، غير أن مثل هذه الضروب من التراجع لم تنحصر ، بأي حال من الأحوال ، في التجارة داخل

المجموعة . ذلك أن حجم التجارة في بلدان مجلس التعاضد الاقتصادي الأوروبية (بدون جمهورية المانيا الديمقراطية) مع الاقتصادات السوقية المتقدمة قد ازداد ، في الواقع ، من ٩٧ بليون دولار عام ١٩٨٩ الى ١٠٦ بلايين دولار عام ١٩٩٠ ، ولكنه تراجع الى ١٠٥ مليارات دولار في عام ١٩٩١ (يشمل هذا الرقم تجارة المانيا ككل) . على أن الانخفاض كان واضحا بصورة أشد في البلدان النامية باستثناء أعضاء مجلس التعاضد الاقتصادي ؛ حيث انخفض من ٣٩ بليون دولار عام ١٩٨٩ الى ٣٧ بليون دولار عام ١٩٩٠ ثم الى ٢١ بليون دولار عام ١٩٩١ .

٤٥ - وبالنظر الى أن البنية الأساسية المؤسسية والتنظيمية لادارة العمليات التجارية فيما بين الوكلاء المستقلين ما زالت ، بعد ، غير مكتملة في الاقتصادات الانتقالية فقد يتعين على البلدان النامية بذل مزيد من الجهد للحصول على موطئ قدم في الأسواق الشرقية . وبالفعل ، فقد نجحت بعض البلدان النامية الأكثر تقدما في سعيها لبلوغ هذه الغاية . ومن جهة أخرى ، تمتلك البلدان المتقدمة البنى الأساسية المؤسسية التي تكفل لها ، على سبيل المثال ، منح اعتمادات وضمانات للتصدير ، وبناء على ذلك ، فهي مهيأة على نحو أفضل لدخول أسواق الاقتصادات الانتقالية .

٤٦ - واستنادا الى البيانات التجارية الواردة من هذه البلدان ، يتبين أن الوجهة الجغرافية للتجارة قد تغيرت في بعض الحالات بشكل مثير للغاية (انظر الجدول ٢) . ومن الواضح أن أنصبة أعضاء مجلس التعاضد الاقتصادي سابقا قد انحدرت انحدارا عظيما ، بينما ارتفع حجم التجارة مع الاقتصادات السوقية المتقدمة ارتفاعا حادا ليصل الآن الى ٥٨ في المائة من اجمالي حجم التجارة . ويتبين في حالات كثيرة أن أنصبة البلدان النامية تنخفض عادة بالنسبة لصادراتها الى البلدان الشرقية بدرجة أكبر من انخفاضها بالنسبة لوارداتها منها .

فرص التجارة مع البلدان النامية

٤٧ - كانت التجارة بين الاقتصادات المركزية التخطيط والبلدان النامية تتسم ، تقليديا ، بدرجة كبيرة من عدم التوازن . فأولا وقبل كل شيء ، مالت التجارة نحو التركيز في قلة من البلدان النامية ذات حظوة . فالتدفقات التجارية التي كانت تمليها فيما مضى أسباب غير اقتصادية ستتوقف الآن أو ستحل محلها تدفقات أخرى مع أطراف تجارية مشاركة كانت فيما مضى في موضع تجاهل نسبي . وقد ظهر أثر هذا التحول بأقصى درجة من الذهول ، في التجارة مع أعضاء مجلس التعاضد الاقتصادي خارج أوروبا والبلدان النامية التي كان لها مركز المشارك مع مركز التعاضد الاقتصادي . ويورد الجدول ٣ قائمة بتقديرات التغيرات الأخيرة في قيمة صادرات وواردات مجموعة من البلدان النامية قسمت الى فئات متباينة تباينا ذا مغزى تحليلي[٢٤] . وهي : أعضاء مجلس التعاضد الاقتصادي الثلاثة كاملة العضوية ، والبلدان الثمانية المتعاونة ، والبلدان الثمانية التي أبقت على روابط وثيقة مع البلدان الرئيسية في مجلس التعاضد الاقتصادي السابق ومجموعة من البلدان النامية حديثة العهد بالتصنيع[٢٦] .

٤٨ - وانحدرت قيمة الصادرات الواردة من أوروبا الشرقية الى مجموعات البلدان النامية الأربع تلك حسب القيمة الحالية للدولار بنسبة ٢٦,٢ في المائة ، وانحدرت قيمة الواردات بنسبة ١٠,٨ في المائة ؛ أما بالنسبة للاتحاد السوفياتي سابقا فقد انحدرت قيمة الصادرات بنسبة ٤١,٩ في المائة وقيمة الواردات بنسبة ٤٣,٢ في المائة ، ونظرا لأن التغيرات التي طرأت على معدل التبادل كانت بارزة في بعض هذه العلاقات ، فلا بد أن يكون حجم التجارة قد انكمش أيضا بسرعة . وفي بعض الحالات انهار الى ما يشبه العدم .

٤٩ - وكان أضخم انكماش من نصيب التجارة مع البلدان الثلاثة الأعضاء في مجلس التعاضد الاقتصادي ولا سيما في حالة أوروبا الشرقية ، وبلدان مجلس التعاضد الاقتصادي المتعاونة الثمانية ، وعلى نحو خاص بالنسبة للاتحاد السوفياتي سابقا (انظر الجدول ٣) . ويرجع قدر كبير من انكماش التجارة مع البلدان المتعاونة ، وبصفة رئيسية في حالتي بلغاريا ورومانيا ، الى الحظر المفروض على التجارة مع العراق . ولقد كان هذا الانكماش أقل بروزا بكثير بالنسبة للبلدان التي أبقت على علاقات وثيقة الى حد ما مع أعضاء مجلس التعاضد الاقتصادي بالنسبة لأوروبا الشرقية والاتحاد السوفياتي كليهما . وفي حين أن متوسط الصادرات المتجهة الى مجموعة البلدان النامية حديثة العهد بالتصنيع قد انكمش ، فقد زادت واردات أوروبا الشرقية زيادة كبيرة .

٥٠ - توحي البيانات بأن هناك ارتباطا مباشرا بين مرحلة التحول واستكشاف أسواق جديدة . ولا سبيل الى التعبير الكامل عن هذه الدينامية باستخدام ذلك النوع من التجميع المورد أعلاه .

الجدول ١ - أوروبا الشرقية والاتحاد السوفياتي : قيمة التجارة ونموها ١٩٨٩-١٩٩١

(ببلايين الدولارات والنسب المئوية)

البلد	الصادرات				الواردات			
	القيمة		النسبة المئوية		القيمة		النسبة المئوية	
	١٩٩٠	١٩٨٩	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٠	١٩٨٩	١٩٩٠	١٩٩١
بلغاريا								
المجموع	٥,٢	١٢,٠-	٢١,٣-	٣٤,٢-	٥,٦	٩,٩-	٣٣,٨-	٥١,٥-
أوروبا الشرقية	٠,٥	١٦,٦-	٣٨,٦-	٥٨,٣-	٠,٦	٢١,٣-	٣٨,٢-	٦١,٥-
الاتحاد السوفياتي	٢,٣	٨,٢-	٣١,٠-	٣٤,٣-	٣,٠	١٥,٨-	٣١,٧-	٣٩,٩-
البلدان المتقدمة النمو	١,٢	١٧,٢	١١,١-	٣٦,٣-	١,٩	٠,٦	٢٥,٩-	٥٩,٨-
البلدان النامية	١,١	٣٥,٨-	٩,٧	٤٧,٦-	١,٠	٨,٧-	١٩,٠-	٥٤,٤-
تشيكوسلوفاكيا								
المجموع	١٠,٧	٣,٢-	١٠,٥-	١,٦	١١,٨	٣,٤-	٠,٣	١٥,٦-
أوروبا الشرقية	١,٦	٦,٦-	٣٣,١-	١٩,٠	٣,٣	٤,١-	١١,٥-	٤٦,٧-
الاتحاد السوفياتي	٣,٤	١٣,٨-	٢٥,٨-	١٠,١-	٣,٣	٩,٠-	٣٦,٧-	٤١,٨
البلدان المتقدمة النمو	٥,١	١٠,٩	١٣,٤	٣,٩	٥,٧	١,٦-	٢٨,١	٢٥,٣-
البلدان النامية	١,٠	٠,١	١٠,٩-	٧,٩-	٠,٨	١٧,٠	١١,٩-	١,٨-
هنغاريا								
المجموع	٩,٦	٣,٣-	١,٣-	٧,١	٨,٦	٥,٤-	٢,٧-	٣٣,٨
أوروبا الشرقية	١,١	٩,٧-	٣١,٤-	٣١,٣-	١,٣	١٣,٤-	١٦,٩-	٥,٤
الاتحاد السوفياتي	١,٩	١١,٩-	٣٠,٧-	٣٩,١-	١,٦	١٦,٧-	١٥,٩-	٦,٩
البلدان المتقدمة النمو	٥,٠	٥,٦	٣٠,٦	٣٨,٠	٤,٥	٧,٧	٣,٨	٥٣,٨
البلدان النامية	٠,٩	٨,٦-	٠,٢-	٧,٧	٠,٩	٢٢,٠-	٦٠,٩	٣,٣

(يتبع)

الجدول ١ (تابع)

البلد	الصادرات				الواردات			
	القيمة		النسبة المؤية		القيمة		النسبة المؤية	
	١٩٩٠	١٩٨٩	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٠	١٩٨٩	١٩٩٠	١٩٩١
بولندا								
المجموع	١٨,٣	٠,٦	٢٤,٧	١٨,٥-	١٢,٦	٠,٤-	٢,٥-	٢٤,٣
أوروبا الشرقية	٢,٤	٣,٣-	٢,١-	٥٢,٢-	١,٣	٩,١-	٣٩,٤-	١١,٢-
الاتحاد السوفياتي	٢,٧	٥,٤-	٤,٦	٦٠,٦-	٢,٩	١٢,٩-	٦,٧	٣١,٦-
البلدان المتقدمة النمو	٨,٩	٥,٣	٤٠,٠	١٣,٧	٥,٧	٧,١	٤,٧-	٧١,٧
البلدان النامية	١,٤	٣,٦-	٣,٢	١٥,٥-	٠,٦	٨,٨-	١٧,١-	١٥١,٠
رومانيا								
المجموع	٤,٦	١٠,٠-	٤٣,٤-	٧,١-	٦,٩	٨,٨	١٨,١	١٧,٦-
أوروبا الشرقية	٠,٤	١٤,٩-	٥٦,٩-	٨,٨-	٠,٩	٨,١-	١,٨-	٢٨,٧-
الاتحاد السوفياتي	٠,٧	١١,١-	٣٧,٣-	٣٠,٧	١,١	٢,٠	١٨,٧-	٨,٨-
البلدان المتقدمة النمو	٢,٤	٣,٩-	٣٨,٤-	٣٣,٨-	٢,٢	١,٧	١١٦,٧	٩,٤-
البلدان النامية	٠,٩	١٥,٢-	٥١,٠-	١١,٩-	٢,٥	٣٩,٠	١٠,١	٣٢,٢-
الاتحاد السوفياتي								
المجموع	٥٩,١	٠,٤	٥,٣-	٣٤,٦-	٦٥,٠	١٢,٠	٠,٠-	٣٥,٩-
البلدان مركزية التخطيط سابقا	١٥,٣	٨,٧-	٣٤,٣-	٣٥,٠-	١٩,١	٤,٥-	١٠,٦-	٤٣,٤-
أوروبا الشرقية	١١,١	١١,١-	٣٦,٩-	٤٠,٨-	١٥,٠	٥,٧-	١٢,١-	٥١,٦-
البلدان المتقدمة النمو	٣٩,٢	٧,٧	١٢,٢	١٦,٢-	٣٤,٤	٣١,١	٥,٦	٣١,٠-
البلدان النامية	١٤,٥	٢,٠	٩,٥-	٣٩,٠-	١١,٥	٣٦,٠	٣,٨	٣٥,٨-

(يتبع)

الجدول ١ (تابع)

البلد	الصادرات				الواردات			
	القيمة		النسبة المؤية		القيمة		النسبة المؤية	
	١٩٩٠	١٩٨٩	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٠	١٩٨٩	١٩٩٠	١٩٩١
أوروبا الشرقية								
المجموع	٤٨,٤	-٤,٥	-٥,٢	-٩,٦	٤٥,٥	-٢,٧	-٣,٦	-٠,٣
أوروبا الشرقية	٥,٩	-٨,٤	-٣٦,٥	-٣٥,٧	٦,٣	-٩,٨	-٣٠,٨	-٣٨,٣
الاتحاد السوفياتي	١١,٠	-٩,٨	-١٩,٢	-٣١,٩	٩,٩	-١٢,٠	-١٤,٩	-٨,٣
البلدان المتقدمة النمو	٣٣,٥	٥,٣	١١,٨	٨,١	٣٠,٠	٣,٨	٨,٨	١٧,٩
البلدان النامية	٥,٤	-١٤,١	-١٤,٨	-١٦,٣	٥,٩	٥,٦	١,٧	-٦,١
أوروبا الشرقية والاتحاد السوفياتي								
المجموع	١٢٤,٠	-١,٥	-٦,٧	-١٨,٠	١٣٠,١	٤,٥	١,٣	-٢٢,٠
البلدان مركزية التخطيط سابقا	٤٣,١	-٨,٦	-٣٣,٢	-٣٣,٩	٤٣,١	-٧,٤	-١٤,٢	-٣٤,٧
البلدان المتقدمة النمو	٦١,١	٧,١	٣,٩-	٥,٦-	٦٩,٠	١٣,٠	٢,٥	-١٣,٩
البلدان النامية	٢٠,٨	-٣,٠	-٣٥,٠	-٣٤,٢	١٨,٠	١٧,٦	-٢٠,٧	-٢٢,٦

المصدر : جميع هذه البيانات مستخرجة من قاعدة البيانات المشتركة الموجودة لدى اللجنة الاقتصادية لأوروبا والتي تستند على المنشورات الاحصائية الوطنية والإفادات المباشرة الواردة إلى أمانة اللجنة الاقتصادية لأوروبا من المكاتب الاحصائية الوطنية . وبالنسبة لسنة ١٩٩٠ تم الاعتماد جزئيا على بيانات المشاركين في التجارة . وقد جاء التعبير عن قيم كل من الصادرات والواردات وفقا لطريقة التسليم على ظهر السفينة (فوب) فيما عدا الواردات الهنغارية التي جاءت حسب أسلوب التكلفة والتامين والشحن (سيف) بالإيرادات الوطنية . أما معدلات النمو فقد حسبت بقيم عبّر عنها بدولارات الولايات المتحدة . وتم تقييم التجارة مع الشرق بما في ذلك معظم التجارة مع أوروبا الشرقية والاتحاد السوفياتي ، في السنوات السابقة لسنة ١٩٩١ ، بمقياس دولاري معدل يعكس أسعارا مشتقة متناسقة للروبل والدولار . وقد تم تحويل جميع قيم التجارة لعام ١٩٩١ إلى دولارات حسب معامل التحويل الوطني الملائم (عادة ، السعر التجاري الذي تعلنه المصارف الوطنية) وينتهج تجميع البلدان المشاركة نهجا كان سائدا حتى وقت قريب في المصادر الاحصائية الوطنية وهو يختلف عن التقسيم الذي يتبع عادة في منشورات الامم المتحدة . وقد ذكرت جمهورية المانيا الديمقراطية السابقة في بيانات ١٩٨٩-١٩٩٠ ولكنها لم ترد في بيانات ١٩٩١ وفي مقارنات ١٩٩٠ و ١٩٩١ .

الجدول ٢ - أوروبا الشرقية والاتحاد السوفياتي : التوزيع الجغرافي للتجارة ، ١٩٨٩-١٩٩١

(بالنسب المئوية)

	الصادرات			الواردات		
	١٩٨٩	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٨٩	١٩٩٠	١٩٩١
بلغاريا						
أوروبا الشرقية	١٢,٩	١٠,١	٥,٢	١٢,٠	١١,٣	٥,٧
الاتحاد السوفياتي	٤٩,٢	٤٣,٣	٤٩,٨	٣٤,٠	٣٤,٩	٤٣,٢
البلدان المتقدمة النمو	١٩,٦	٢٢,١	٢٣,٣	٣٥,٤	٣٤,٥	٣٢,٠
البلدان النامية	١٥,٨	٢٢,٠	١٧,٥	١٦,٤	١٧,٤	١٦,٤
تشيكوسلوفاكيا						
أوروبا الشرقية	٣٠,١	١٥,٠	١٣,٢	٢١,٩	١٩,٣	٧,٧
الاتحاد السوفياتي	٣٦,٥	٢٣,٠	١٩,٤	٢٥,٩	١٨,٩	٣١,٨
البلدان المتقدمة النمو	٣٧,٦	٤٧,٠	٥٣,٠	٣٧,٦	٤٨,١	٤٨,٩
البلدان النامية	٩,٧	٩,٦	٨,٧	٨,٠	٧,٠	٨,٢
هنغاريا						
أوروبا الشرقية	١٥,٨	١١,٠	٥,٨	١٧,١	١٤,٧	٦,٩
الاتحاد السوفياتي	٢٥,١	٢٠,٢	١٣,٤	٢٢,١	١٩,١	١٥,٢
البلدان المتقدمة النمو	٤٣,١	٥٢,٧	٦٦,٧	٤٩,٢	٥٢,٦	٦٧,٨
البلدان النامية	٩,٦	٩,٧	٩,٧	٦,٤	١٠,٥	٨,٢
بولندا						
أوروبا الشرقية	١٦,٤	١٢,٩	٥,٨	١٦,٦	١٠,٢	٤,٩
الاتحاد السوفياتي	٢٤,٤	٢٠,٥	١١,٠	٢١,٤	٢٣,٥	١٤,١
البلدان المتقدمة النمو	٤٣,٢	٤٨,٥	٧٣,٨	٤٦,٥	٤٥,٤	٦٨,٩
البلدان النامية	٩,٠	٧,٥	٧,٥	٦,٠	٥,١	١٠,٤

الجدول ٣ (تابع)

	الصادرات			الواردات		
	١٩٨٩	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٨٩	١٩٩٠	١٩٩١
رومانيا						
أوروبا الشرقية	١٠,٣	٧,٧	٥,٧	١٤,٩	١٢,٤	٦,٩
الاتحاد السوفياتي	١٤,٥	١٦,١	٢٢,٦	٢٢,٥	١٥,٥	١٧,١
البلدان المتقدمة النمو	٤٧,٧	٥١,٩	٤٤,٧	١٧,٢	٣١,٦	٣٩,٦
البلدان النامية	٢٣,١	٢٠,١	١٩,٠	٣٩,٢	٣٦,٧	٣٠,٢
أوروبا الشرقية						
أوروبا الشرقية	١٥,٧	١٢,٢	٧,٦	١٧,١	١٢,٩	٦,٢
الاتحاد السوفياتي	٣٦,٧	٣٢,٨	١٧,٨	٢٤,٨	٢١,٧	٣٠,٤
البلدان المتقدمة النمو	٣٩,٥	٤٦,٦	٥٩,٩	٣٩,٤	٤٤,٠	٥٨,٤
البلدان النامية	١٢,٤	١١,١	١٠,٥	١٢,٤	١٢,٩	١٢,٢
الاتحاد السوفياتي						
أوروبا الشرقية	٣٤,٤	١٨,٨	١٩,٨	٣٦,٤	٣٣,٢	١٩,٢
البلدان المتقدمة النمو	٤١,٨	٤٩,٥	٥٦,٥	٥٠,١	٥٢,٩	٥٨,١
البلدان النامية	٢٥,٨	٢٤,٦	١٢,٦	١٧,١	١٧,٧	١٠,٤

المصدر : انظر الجدول ١ .

الجدول ٣ : أوروبا الشرقية والاتحاد السوفياتي : التجارة مع فئات مختارة من البلدان النامية ، ١٩٩٠ - ١٩٩١

(بملايين الدولارات والنسب المئوية)

البلد	الصادرات			الواردات		
	١٩٩٠	١٩٩١	النمو	١٩٩٠	١٩٩١	النمو
بلغاريا						
بلدان مجلس التعاضد الاقتصادي						
الثلاثة	١٦٩,١	٦,٢	-٩٦,٣	١٨٠,٠	٨,٢	-٩٥,٥
البلدان المتعاونة	٧٢,٢	١٣,٠	-٨٢,٠	٢٧٤,٩	٠,٦	-٩٩,٨
البلدان المشاركة	٢٤٣,٧	٢٣٨,١	-٢,٣	١٩٧,٠	١٥٥,٠	-٢١,٣
البلدان حديثة العهد بالتصنيع	٨٩,٥	١٣٧,٨	٥٣,٩	٩٥,٢	٦١,٥	-٣٥,٤
تشيكوسلوفاكيا						
بلدان مجلس التعاضد الاقتصادي						
الثلاثة	١٠٩,٤	١٨,٠	-٨٣,٥	٧٩,١	٣٠,٣	-٦١,٧
البلدان المتعاونة	...	...	...	...	...	...
البلدان المشاركة	٢٢٥,٩	٢١٠,٣	-٦,٩	٢٠٨,٦	٧٩,٨	٦١,٧
البلدان حديثة العهد بالتصنيع	٢٢٦,٩	١١٣,٨	-٤٩,٨	١٨٥,٤	٢٠٧,٨	-١٢,١
هنغاريا						
بلدان مجلس التعاضد الاقتصادي						
الثلاثة	٥٤,٩	٢٩,٠	٤٧,١	١٧,٧	٨,٤	-٥٢,٨
البلدان المتعاونة	١٩,٦	١٩,٠	-٢,٨	٣٧,٩	٣٥,٧	-٥,٩
البلدان المشاركة	٣٧٦,٩	٤٤٢,٩	١٧,٥	٢٤٠,٥	٢٧٥,١	١٤,٤
البلدان حديثة العهد بالتصنيع	٢٣٧,٥	٢٥٣,٩	٦,٩	٣٤١,١	٣٨٧,٦	٣١,٦

الجدول ٣ (تابع)

البلد	الصادرات			الواردات		
	١٩٩٠	١٩٩١	النمو	١٩٩٠	١٩٩١	النمو
بولندا						
بلدان مجلس التعاضد الاقتصادي						
الثلاثة	١٧,٨	٤,٣	-٧٦,١	١٣,٧	١٤,٥	٥,٣
البلدان المتعاونة	٩٦,٣	٣٩,٦	-٥٨,٩	٩٤,٥	١٣,٣	-٨٥,٩
البلدان المشاركة	٣٥١,١	٢٦٨,٥	-٢٣,٥	٣٢٧,٥	٥١٦,٣	٥٧,٦
البلدان حديثة العهد بالتصنيع	٥٤٥,٠	٤٠٨,٢	-٢٥,١	١٦٦,٨	٧٢٨,١	٣٣٦,٦
رومانيا						
بلدان مجلس التعاضد الاقتصادي						
الثلاثة	٧١,٨	١,٠	-٩٨,٦	٧١,٢	٣,٤	-٩٥,٣
البلدان المتعاونة	٥٢,٥	٢,٨	-٩٤,٧	١٧٣,٩	٤,٩	-٩٧,٢
البلدان المشاركة	٢٨٥,١	١٩٩,٧	-٢٩,٩	٩٩١,٠	٧٣٤,١	-٢٥,٩
البلدان حديثة العهد بالتصنيع	٢٣٨,٧	١٦٥,٠	-٣٠,٩	١٣٣,٥	١٥١,٤	١٣,٣
الاتحاد السوفياتي						
بلدان مجلس التعاضد الاقتصادي						
الثلاثة	٣ ٦٧٣,٨	١ ٤٥٣,٢	-٦٠,٤	٤ ٩٣٣,٦	٢ ٣٨٠,٦	-٥١,٧
البلدان المتعاونة	١ ٤١١,٠	٤٧٣,٠	-٦٦,٥	٩٧٧,١	٨٢,٠	-٩١,٦
البلدان المشاركة	١ ٤٨٥,٠	١ ١٩٧,١	-١٩,٤	٢ ٢١٩,٥	١ ٧٥٣,٢	-٢١,٠
البلدان حديثة العهد بالتصنيع	١ ٤٩٧,٥	١ ٥٦٣,٨	٤,٤	١ ٤٩٦,٢	١ ٢٥٥,٥	-١٦,١

الجدول ٣ (تابع)

البلد	الصادرات			الواردات		
	١٩٩٠	١٩٩١	النمو	١٩٩٠	١٩٩١	النمو
أوروبا الشرقية						
بلدان مجلس التعاضد الاقتصادي						
الثلاثة	٤٢٣,٠	٥٨,٥	-٨٦,٢	٣٦١,٧	٦٤,٨	-٨٢,١
البلدان المتعاونة	٢٤٠,٦	٧٤,٤	-٦٩,١	٥٨١,٢	٥٤,٥	-٩٠,٦
البلدان المشاركة	١ ٤٨٢,٧	١ ٣٥٩,٥	-٨,٣	١ ٩٦٤,٦	١ ٧٦٠,٣	-١٠,٤
البلدان حديثة العهد بالتصنيع	١ ٣٣٧,٦	١ ٠٧٨,٧	-١٩,٤	٩٩٢,٠	١ ٥٣٦,٤	٦٦,٦
أوروبا الشرقية والاتحاد السوفياتي						
بلدان مجلس التعاضد الاقتصادي						
الثلاثة	٤ ٠٩٦,٨	١ ٥١١,٧	-٦٣,١	٥ ٢٩٥,٣	٢ ٤٤٥,٤	-٥٣,٨
البلدان المتعاونة	١ ٦٥١,٦	٥٤٧,٤	-٦٦,٩	١ ٥٥٨,٣	١٣٦,٥	-٩١,٢
البلدان المشاركة	٢ ٩٦٧,٧	٢ ٥٥٦,٦	-١٣,٩	٤ ١٨٤,١	٣ ٥١٣,٥	-١٦,٠
البلدان حديثة العهد بالتصنيع	٢ ٨٣٥,١	٢ ٦٤٢,٥	-٦,٨	٢ ٤١٨,٢	٢ ٧٩١,٩	١٥,٥

المصدر : جميع هذه البيانات مستنبطة من قاعدة البيانات المشتركة الموجودة لدى اللجنة الاقتصادية لأوروبا كما مورد تفسير ذلك في الجدول ١ . وبالنسبة لبعض البلدان المبلغة ولاسيما تشيكوسلوفاكيا ورومانيا لا تتوفر إلا بيانات جزئية عن المجموعات باستثناء بلدان مجلس التعاضد الاقتصادي . وقد تم تحويل القيم الحالية حسب أسعار الصرف السائدة باستثناء حالة الاتحاد السوفياتي السابق حيث استخدمت أسعار الصرف التجارية لعام ١٩٩٠ . وهذا ينطوي بالضرورة على مبالغة في تقدير حجم الانخفاض ولا سيما بالنسبة لبلغاريا ورومانيا وبصفة خاصة في التجارة مع شركاء مجلس التعاضد الاقتصادي بسبب مشكلة تحويل الروبل الحسابي الى دولار . ويتوقف قدر المبالغة بالنسبة للبلدان الأخرى على سعر الصرف الضمني المتعامل به في أي ترتيب للمقاصة .

ملاحظات : مجلس التعاضد الاقتصادي (٣) يشير الى كوبا ومنغوليا وفييت نام .

البلدان المتعاونة هي أفغانستان وأنغولا واثيوبيا والعراق والمكسيك وموزامبيق ونيكاراغوا واليمن الديمقراطية (مدمجة الآن في اليمن ؛ وقد جمعت اليمن الديمقراطية واليمن معا في بيانات ١٩٩٠) .

البلدان المشاركة هي الجزائر ، كمبوديا ، مصر ، الهند ، إيران (جمهورية - الإسلامية) ، المغرب ، باكستان ، والجمهورية العربية السورية .

البلدان حديثة العهد بالتصنيع هي البرازيل ، هونغ كونغ ، ماليزيا ، جمهورية كوريا ، سنغافورة ، قطاع تايوان الصيني ، تايلند ، تونس وتركيا .

ولذا ، فقد يكون من المفيد أن نأخذ بلدا واحدا كمثال . ففي عام ١٩٩١ زادت بولندا من صادراتها من الدولارات إلى خمسة من البلدان الآسيوية النامية النشطة اقتصاديا (هونغ كونغ جمهورية كوريا ، سنغافورة ، قطاع تايوان الصيني وتايلند) بنسبة ٤,٣ في المائة بيد أن وارداتها من هذه المجموعة قد زادت بمعامل يزيد عن ١٣ وإن كان من مستوى منخفض[٢٧] .

٥١ - وستتاح فرص أخرى كذلك أمام بعض البلدان النامية . فعلى سبيل المثال سيكون بإمكان بعض منها دخول الأسواق الشرقية عن طريق جملة وسائل منها المناقصات التنافسية لمشاريع تمولها وكالة أو أخرى من الوكالات الدولية ولا سيما البنك الدولي فقد يفضي الفراغ الذي ينتاب بنى السداد والتجارة في الاقتصادات الانتقالية الى تعقيد التحول في الأجل القصير ، وإن كان ، في واقع الأمر ، يؤدي الى حدوث انكماش في التجارة ريثما يتم إرساء الدعائم المؤسسية لتمويل تجاري يتسم بمزيد من النشاط والمرونة .

٥٢ - ففيما مضى كانت مكونات التجارة تتمثل على نحو ساحق في تبادل مصنوعات من الجزء الشرقي لأوروبا مقابل مواد خام من البلدان النامية . ومن المفارقات أن هذه الحالة قد تتزايد في الأجلين القصير والمتوسط حيث سيتعين على كثير من مستوردي الوقود في الشرق إيجاد مصادر جديدة لتعويض الانخفاض الكبير في الصادرات من الاتحاد السوفياتي سابقا . وفي الوقت المناسب ينبغي حدوث تحول كبير للاستفادة من المزايا النسبية التي لم تستغل قبل ذلك بما في ذلك المزايا التي تكونت بالتدريج بفضل اقتصاديات البلدان حديثة العهد بالتصنيع .

٥٣ - ولا بد من أن تؤدي إعادة تشكيل الروابط الخارجية على أساس المعايير الاقتصادية الى الإضرار بمعدل التبادل بالنسبة للبلدان النامية التي كانت تتلقى مساعدة إنمائية ضمنية من خلال ترتيبات تسعير خاصة . وينبغي لهذا الوضع أن يفيد البلدان النامية التي لم يكن بوسعها ، حتى الآن ، أن تغزو أسواق الشرق استنادا الى مزاياها المقارنة .

٥٤ - على أن من الجدير بالذكر أن بعض مصدري المواد الخام ، بما في ذلك الخامات والمعادن غير الحديدية ، واجهوا على الأمد القصير منافسة أشد ، حيث أنه لا يمكن الحفاظ على القدرات في بلدان أوروبا الشرقية إلا بزيادة الصادرات وقد أدى هذا الى ضغوط تسببت في انخفاض الأسعار العالمية . غير أن درجة انخفاض الأسعار بقيت محدودة طالما استمر ورود الصادرات الإضافية من بلدان أوروبا الشرقية الصغيرة .

استمرار القيود المتعلقة بميزان المدفوعات

٥٥ - تبقى الحسابات الجارية لدى الاقتصادات الانتقالية على ضعفها ، ويعود هذا في جزء منه لالتزاماتها المترتبة على الديون وهي كبيرة جدا بالنسبة لبعض البلدان ، وكذلك لقوة النزعة الى الاستيراد وخصوصا استيراد السلع الاستهلاكية . ومع ذلك فقد تمكنت تشيكوسلوفاكيا وبولندا ، حتى الآن ، من الحفاظ على قدرة محلية محدودة على التحويل بينما استمرت هنغاريا في إحراز تقدم في عملية تحرير تجارتها وقطعها الأجنبي . وتعمل بعض الجمهوريات التي خلفت الاتحاد السوفياتي ، وخصوصا استونيا والاتحاد الروسي ، على تطبيق تدابير خاصة بالسياسة من شأنها مع الوقت أن تمكن من الاستفادة من القدرة المحلية المحدودة على التحويل . وسييسر هذا بدوره دخول الجهات الخارجية ، بما في ذلك البلدان النامية ، الى أسواق هذه البلدان .

٥٦ - وفي آذار/مارس ١٩٩١ منح نادي باريس بولندا إعفاء جزئيا من الديون ، ولكنها لم تتمكن من إبرام اتفاق مماثل مع نادي لندن . وعلى أية حال ، فإن الشروط التي استند اليها الإعفاء لم تتحقق بعد ولذا فإن من غير الواضح ما إذا كانت بولندا ستستطيع في نهاية المطاف جني المنافع التي أعطيت لها عام ١٩٩١ . وهناك عدة بلدان أخرى في أوروبا الشرقية ، مثل بلغاريا ، تواجه من الناحية التقنية عجزا عن الدفع وقد حصلت على شكل من أشكال إعادة جدولة الديون أو استفادت من الاتفاق الضمني القاضي

بألا تطالب الجهات الدائنة الرسمية أو التجارية بحقوقها الآن . ومع ذلك ، إذا لم يتم الحصول على إعفاء كبير من الديون ، فإن هذه المسألة يجب أن تواجه في القريب العاجل . فهناك بلدان عديدة لا يمكنها أن تأمل مطلقا في أن تتمكن من خدمة ديونها معتمدة على إيرادات التصدير الحالية في المدى القريب الى المتوسط .

التغيرات المؤسسية والتعاون الاقتصادي العالمي

٥٧ - إن التغيرات المتأرجحة في شرق أوروبا وما نتج عنها من تحولات في بيئة العلاقات بين الشرق والغرب ، وهو ما أشير اليه أعلاه ، أدت الى إيجاد فرص عديدة لتعزيز طرق ووسائل تحسين أداء الاقتصاد العالمي . ومع انفتاح الاقتصادات الانتقالية وتزايد مشاركتها النشطة في جميع أشكال العلاقات الاقتصادية الدولية ، أصبح من الممكن تيسير تحسين التنسيق في إطار الاقتصاد العالمي من خلال الوسائل المعمول بها فعلا . كما يمكن أن يخلق تحسين التنسيق جوا مواتيا بما فيه الكفاية لإعادة تشكيل الجوانب الأساسية للإطار الاقتصادي العالمي بحيث تستجيب أسسه المؤسسية الى مشاغل السياسة الحالية والمقبلة . ويمكن للعديد من البلدان النامية أن تستفيد من هذا التركيز والتنسيق المحسنين على الصعيد العالمي .

التغيرات المؤسسية والتعاون الإقليمي

٥٨ - منذ أواخر عام ١٩٩١ ، اضطلع ببعض الجهود لتنشيط الأشكال التنظيمية الطليقة للتعاون الإقليمي بوسائل منها ما يسمى بآلية فيزيغراد التي ترمي الى تعزيز التعاون الاقتصادي وغيره من أشكال التعاون فيما بين تشيكوسلوفاكيا وهنغاريا وبولندا . ومع أنه تم التوصل الى قرار لإقامة منطقة للتجارة الحرة هناك ، ابتداء من أواسط عام ١٩٩٢ ، فإن الالتزامات التي حصلت في أواخر عام ١٩٩١ لم تنفذ حتى الآن . وعلى أية حال فإن الهدف الأول من هذه الالتزامات كان يتمثل في منع وجود حالة تقيم فيها الاقتصادات الانتقالية حواجز تمييزية ضد بعضها البعض تختلف اختلافا خطيرا عما يوجد حاليا من حواجز في إطار الجماعة الاقتصادية الأوروبية أو عما يجري وضعه من ترتيبات مع أعضاء الرابطة الأوروبية للتجارة الحرة .

٥٩ - ومنذ البداية سعت الاقتصادات الانتقالية الى التفاهم مع الجماعة الاقتصادية الأوروبية والرابطة الأوروبية للتجارة الحرة . ففي حالة بلدان البلطيق وبلدان أوروبا الشرقية وبعض الجمهوريات التي خلفت الاتحاد السوفياتي ويوغوسلافيا والجمهوريات التي خلفتها ، كان طموحها يرقى الى الانضمام الكامل الى الجماعة الاقتصادية الأوروبية في المستقبل غير البعيد جدا . على أن الجماعة امتنعت عن إعطاء أي تعهد ثابت بإجراء مفاوضات لعضوية معجلة وذلك لأسباب خاصة بها وعرضت بدلا من ذلك وضع ما يسمى باتفاقات "أوروبا" ، التي تعطي بلدان أوروبا الشرقية مركزا مشاركا خاصا .

٦٠ - وتشمل الاتفاقات التي تم التوصل اليها حتى الآن إنشاء علاقات تجارية حرة تفضيلية لمعظم المواد المصنوعة ، والتي سترفع الجماعة الاقتصادية الأوروبية عنها رسوم الاستيراد بالتدريج خلال فترة خمس

سنوات في العادة ، ابتداء من ١٩٩٢ . ويتعين على البلد الأوروبي الشرقي الموقع على الاتفاق التعامل على أساس التبادل ، عادة خلال فترة زمنية ممثالة ، على أن يؤخر تخفيض التعريفات الجمركية حتى النصف الثاني من التسعينات . ويعني هذا أن الموقع من بلدان أوروبا الشرقية سيتمتع بميزة منافسة نسبية على منتجي الجماعة الاقتصادية الأوروبية وكذلك على غيرهم من المنافسين الخارجيين الذين لا يستفيدون من نظم التعرفة الجمركية التمييزية المماثلة . وقد حصل كل من تشيكوسلوفاكيا وهنغاريا وبولندا على هذا المركز بالفعل . وتعمل هذه البلدان على وضع اتفاق مماثل مع أعضاء الرابطة الأوروبية للتجارة الحرة ولكن لم يكتمل الاتفاق إلا مع تشيكوسلوفاكيا[٢٨] . أما الاتفاق مع كل من هنغاريا وبولندا فيتعرض على ما يبدو لبعض الصعوبات التي تعود أساسا الى الاختلاف حول تحرير تجارة المنتجات الزراعية ، مما يخرج في الواقع عن نطاق ولاية الرابطة[٢٩] . كذلك فإن المفاوضات جارية بين الجماعة الاقتصادية الأوروبية وبعض الاقتصادات الانتقالة ولاسيما بلغاريا . كما ينتظر في نهاية عام ١٩٩٢ أن تكتمل الجهود الجارية حاليا لإنشاء صلات تجارية حرة بين الرابطة الأوروبية للتجارة الحرة ودول البلطيق وبلغاريا ورومانيا[٣٠] .

٦١ - على أنه ينبغي عدم المبالغة في تقدير المنافع الاقتصادية لهذه الاتفاقات باعتبارها متميزة عن المكاسب السياسية والنفسانية المتأتية منها . والواقع أن المنتجات "الحساسة" ، بما في ذلك منتجات الزراعة ومصائد الأسماك وكذلك بعض المواد المصنوعة ، يتم تناولها في مرفقات منفصلة لاتفاقات "أوروبا"[٣١] . ومع أن الجماعة الاقتصادية الأوروبية قد ألزمت نفسها من حيث المبدأ بتخفيف قيودها المفروضة على الاستيراد فيما يتعلق بهذه المنتجات أيضا مع الوقت ، مما يمثل التزاما ثابتا في حالة منتجات الحديد والصلب ، فإن هذا الالتزام ، في حالات أخرى ، يكاد يأخذ طابع الوعد غير القاطع وليس طابع القرار الراسخ الذي يعني إتاحة المجال للمنتجات القادمة من بلدان أوروبا الشرقية الى أسواق الجماعة الاقتصادية الأوروبية .

٦٢ - ويعتبر تحسين الوصول الى أسواق البلدان المتقدمة النمو ضروريا لإنجاح عمليات التحول لاسيما في البلدان الصغيرة في شرق أوروبا ، فهذا هو الشكل الأكثر أهمية بين أشكال المساعدة التي يمكن للبلدان المتقدمة النمو تقديمها الى اقتصاد بلدان أوروبا الشرقية . كما أن تخفيض الحواجز الجمركية وإلغاء بعض القيود الكمية يمثل تدابير سياسية مفيدة تماما . غير أن دخول عدد من المنتجات الأساسية الى الأسواق ، بما في ذلك الى أسواق الجماعة الاقتصادية الأوروبية والرابطة الأوروبية للتجارة الحرة ، مازال ينظم بوسائل كمية مع أن من المحتمل أن تخف حدة هذه الوسائل في المدى المتوسط . ويدخل في إعداد المنتجات "الحساسة" منتجات الزراعة ومصائد الأسماك والمواد النسيجية والملابس ومنتجات الصلب والأحذية وبعض المواد الكيميائية وهي تشكل قسطا كبيرا من صادرات بلدان أوروبا الشرقية الى الجماعة الاقتصادية الأوروبية[٣٢] . وهذه المنتجات ، في الوقت الحاضر على الأقل ، هي المنتجات التي تتمتع بلدان أوروبا الشرقية فيها بميزة مقارنة واضحة ويمكنها زيادة حجم صادراتها المستدامة منها[٣٣] .

٦٣ - ومن غير الواقعي أن تطمح بعض الجمهوريات التي خلفت الاتحاد السوفياتي الى الحصول على مركز مشارك خاص لدى الجماعة الاقتصادية الأوروبية أو لدى الرابطة الأوروبية للتجارة الحرة ، ولذا فإن

هذه البلدان فاوضت أو هي تفاوض الآن للتوصل الى اتفاقات تعاونية وتجارية خاصة ، ولاسيما مع الجماعة الاقتصادية الأوروبية . فقد وقع في ١١ أيار/مايو ١٩٩٢ مع البانيا ومع ثلاث من دول البلطيق[٣٤] اتفاقات للتعاون التجاري والاقتصادي (وهي ما يسمى باتفاقات "الجيل الأول" أو "الجيل الثاني" باعتبارها متميزة عن اتفاقات "أوروبا" التي تمثل الجيل الثالث) . وتعتبر الاتفاقات المبرمة مع دول البلطيق الثلاث بمثابة اعتراف بأن الاتفاق القديم بين الجماعة الاقتصادية الأوروبية والاتحاد السوفياتي لم يعد مطبقا . وتسمح الاتفاقات الأربعة بالتفاوض فيما بعد للدخول في اتفاقات "أوروبا" للمشاركة عندما تتوفر الشروط .

٦٤ - وتنطوي الترتيبات المختلفة على قدر من تحويل التجارة لصالح الشركاء من أوروبا الشرقية وخصوصا على شكل صادرات جديدة الى أسواق أوروبا الغربية نتيجة للترتيبات التمييزية الخاصة .

إمكانات الاستثمار الأجنبي المباشر في بلدان أوروبا الشرقية

٦٥ - مع تحرير التجارة ، تقوم بلدان أوروبا الشرقية بعرض شروط من شأنها أن تسهل دخول رأس المال الأجنبي الى أسواقها ، بما في ذلك الجهود الرامية الى تحويل ملكية الكم الهائل من الأصول التي تملكها الدولة حاليا الى القطاع الخاص . والاقتصادات الانتقالية تعطي الكثير من المزايا للاستثمار الأجنبي المباشر من حيث الموقع وانخفاض الأجور والمهارات البشرية الجيدة ، في جملة أمور . ونتيجة لذلك فإن سرعة تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة الى عدد من الاقتصادات الانتقالية وخصوصا تشيكوسلوفاكيا وهنغاريا قد تزايدت حديثا فارتفعت من ٢,٥ بليون دولار عام ١٩٨٩ الى حوالي ٧ بلايين من الدولارات عام ١٩٩٠ وقد تصل الى ١٠ بلايين من الدولارات عام ١٩٩١[٣٥] . على أن تسديد هذه الاستثمارات مازال محدودا نسبيا فهو بالتأكيد أقل من بليون واحد من الدولارات في عام ١٩٩٠ وحوالي ٢,٥ بليون من الدولارات في ١٩٩٢[٣٦] . وعموما فإن تدفق الأموال الأخرى من الخارج كان مقصورا على تعويم سندات في حالات متفرقة وعلى الاقتراض من بنوك تجارية وتحويلات رسمية في سياق المساعدة الدولية المقدمة الى الاقتصادات الانتقالية بما في ذلك المساعدة الطارئة .

٦٦ - على أن إجمالي حجم التدفقات الرأسمالية الخاصة مازال متواضعا من حيث التدفقات الرأسمالية العالمية والتدفقات المخصصة للبلدان النامية ، بل وعند مقارنتها بالموارد اللازمة لإنعاش الاقتصادات الانتقالية وتعزيزها . ذلك أنه طالما بقي هناك توجس قوي فيما يتعلق بالاقتصاد وسياسة الانتقال في بلدان أوروبا الشرقية فإنه لا يحتمل أن يلتزم المستثمرون الأجانب التزاما كاملا بنقل مرافقهم الانتاجية على نطاق واسع الى هذه البلدان ، وذلك على خلاف مسألة الاستثمار في الموارد الطبيعية . ويمكن أن يتم ذلك في المستقبل بعد أن يستعاد الاستقرار الاقتصادي والسياسي والاجتماعي وبعد أن يعاد بصورة ثابتة تشكيل الهياكل الأساسية من قبيل الاتصالات السلكية واللاسلكية والطرقات والمصارف التجارية وحقوق الملكية وبعد أن تتراجع العقبات الأخرى التي تواجه عملية التحول .

٦٧ - وقد حدث عقب بدء الثورات السياسية في بلدان أوروبا الشرقية أن قامت حكومات البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية فضلا عن عدد من المنظمات الاقليمية والدولية بما في ذلك بصورة خاصة

المؤسسات المالية المتعددة الأطراف ، بتأكيد استعدادها لمساعدة البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية بوسائل شتى منها المعونة الطارئة والمساعدة التقنية والتدفقات الرأسمالية . على أنه لا يوجد سجل دقيق يوضح مقدار ما تحقق من هذه الالتزامات والتحويلات الى بلدان أوروبا الشرقية . فإجمالي المساعدات التي التزمت بها مجموعة الـ ٢٤ والوكالات الاقليمية والدولية فيما يتعلق بأوروبا الشرقية غير بلدان الاتحاد السوفياتي السابق بنهاية عام ١٩٩١ وصلت الى ٤٢ بليون من وحدات النقد الأوروبي (أو ٥٢ بليون من الدولارات)[٣٧] باستثناء عمليات إلغاء الديون وإعادة جدولتها[٣٨] . ولعل بعض الزيادة قد تحقق منذ ذلك الحين وذلك بسبب ما أرسل الى بعض دول البلقان أساسا . ويحتمل أن يصل الاجمالي الى حوالي ٥٥ بليون الآن بما في ذلك ما يخصص لإعادة جدولة الديون وللاعفاء منها . ويمكن أن تقدر التدفقات الفعلية التي دخلت البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية بحوالي ١٠ بلايين من الدولارات عام ١٩٩٠ وبضعف هذا المبلغ في ١٩٩١ ، وذلك على أساس التدفقات الرأسمالية الخاصة وإعادة جدولة الديون ، في جملة أمور[٣٩] .

٦٨ - ومن الوكالات المتعددة الأطراف كان صندوق النقد الدولي والبنك الدولي وبنك الاستثمار الأوروبي والبنك الأوروبي للإنشاء والتعمير الذي أقيم خصيصا لمساعدة البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية ، هي المؤسسات الأشد نشاطا في تقديم المساعدة الى بلدان أوروبا الشرقية بشروط السوق . فبنهاية عام ١٩٩١ ، بلغ إجمالي التزامات البنك الدولي ٥,٥ بليون من الدولارات والبنك الأوروبي للإنشاء والتعمير حوالي ٠,٥ بليون من الدولارات وبنك الاستثمار الأوروبي أقل من بليون واحد من الدولارات . أما ما قدمه صندوق النقد الدولي حتى نهاية شهر أيار/مايو ١٩٩٢ فيمكن أن يكون حوالي ٥,١ من بلايين الدولارات .

٦٩ - على أن تسديد المساعدة الملتزم بها كان أصعب بكثير من المتوقع ، ويعود ذلك في جزء منه الى الافتقار الى فهم واضح لنوع المساعدة الواجب تقديمها وللأغراض الملموسة التي ستلبيها هذه المساعدة وكذلك لأسباب تتعلق بالتنسيق لدى الاقتصادات الانتقالية نفسها واستعدادها لاستقبال المعونات المناسبة .

٧٠ - وفي الآونة الأخيرة وجه الى الاتحاد السوفياتي السابق اهتمام يزيد عما كان يتلقاه في أواخر عام ١٩٩١ ويعود هذا في جزء منه لآلية "مؤتمر واشنطن" وهي منفصلة عن جهود مجموعة الـ ٢٤ المذكورة أعلاه . وبنهاية عام ١٩٩١ بلغت الالتزامات المالية حوالي ٧٩ بليونا من الدولارات ، باستثناء عمليات إعادة جدولة الديون ، وقد وزعت على ثلاث الى أربع سنوات . أما المدفوعات الفعلية فيبدو أنها بحدود الـ ٣٠ بليون من الدولارات في عام ١٩٩١ ، غير أن المساعدات الرسمية لم تعوض عن خروج رؤوس الأموال الخاصة مما ترك تدفقا خارجا يقارب ١٠ بلايين من الدولارات .

٧١ - من المرجح أن تشهد المدفوعات التي تقدم الى البلدان التي تمر بمرحلة تحول خلال السنوات القليلة المقبلة زيادة حادة . ومن المرجح أيضا أن تحدث زيادة حادة في الالتزامات الجديدة ، لا سيما في المدفوعات التي تقدم الى الجمهوريات الخلف للاتحاد السوفياتي . ورغم أنه لا يمكن إعداد تنبؤات باجمالي التدفقات المتوقعة ، فإن الوكالات الاقتصادية الدولية قامت بإعداد تقديرات للنقص بالعملات

القابلة للتحويل الذي تتعين تغطيته بالتدفقات الدولية من أجل ابقاء هذه البلدان على مسار الانتقال المتفق عليه . فحسب تقديرات صندوق النقد الدولي ، فإنه يلزم توفير نحو ٢٤ بليون دولار ، بما في ذلك صندوق للتثبيت تتجه النية الى إنشائه بمبلغ ٦ بلايين دولار في عام ١٩٩٢ لروسيا فقط ، وربما مبلغ ٤٤ بليون دولار لجميع الجمهوريات الخلف للاتحاد السوفياتي ونحو ١٢٠ الى ١٦٠ بليون دولار للفترة ١٩٩٢ - ١٩٩٥ ، منها نحو ٢٥ بليون دولار[٤٠] أعلن صندوق النقد الدولي أنه على استعداد لتمويلها . وأعلن البنك الدولي للإنشاء والتعمير أنه على استعداد لتمويل حوالي ٣,٥ بلايين الى ٤ بلايين (٤ - ٤,٥ بلايين) من وحدات العملة الأوروبية خلال الفترة ١٩٩٢-١٩٩٥ ، ومن المتوقع تكملة هذا المبلغ بتعبئة تمويل مشترك بمبلغ يزيد على المبلغ المذكور[٤١] . وظل البنك الدولي على استعداد لتكملة قرضه مبلغ كبير ، ربما يصل الى ٢٥ بليون دولار بحلول عام ١٩٩٤[٤٢] . ومع ذلك فإن التمويل المقدم من الوكالات المتعددة الأطراف لن يكفي لسد الثغرات التمويلية للاقتصادات الانتقالية .

٧٢ - ورغم أن المبالغ التي خصصت حتى الآن لا تعد ضئيلة بأي حال من الأحوال ، فإنها لا تزال صغيرة نسبيا حينما تقاس ازاء احتياجات رأس المال في الاقتصادات الانتقالية أو حينما تقارن بالمساعدة التي قدمت عقب الحرب العالمية الثانية الى أوروبا الشرقية . وبالاضافة الى ذلك ، فإن قدرا كبيرا من المساعدة التي قدمت حتى الآن الى البلدان التي تمر بمرحلة تحول تترتب عليها ديون بشروط السوق خلافا للتحويلات التي تقدم على سبيل التسهيل أو المكافأة . والى الحد الذي يجري فيه توجيه هذه القروض الى إعادة التشكيل الفعال وزيادة الصادرات المحتملة للاقتصادات الانتقالية ، سيتبين أنها قيمة للغاية . بيد أنه يوجد خطر يتمثل في استمرار أمد الانتقال الى وقت أطول بكثير وفي تقليل ضمان نجاحه الى حد كبير مما جرى التنبؤ به أصلا . ومن ثم قد تصبح الزيادة في الدين الخارجي عقبة كؤودا أمام مقرري السياسة ، وهو ما يشبه الى حد كبير ما حدث في العديد من البلدان خلال عقد الثمانينات .

٧٣ - ويتمثل أحد أوجه التدفق من الغرب الى الشرق في الزيادة السريعة التي طرأت على هجرة العقول ، كما يتجلى في الاهتمام الهائل المكرس لمشكلة الانتقال . ويتجلى ذلك ليس فقط في سلوك المنظمات الاقليمية والدولية ، وانفجار الاهتمام الأكاديمي بمعالجة القضايا الحرجة للاقتصادات الانتقالية ، وإنما أيضا في التوسع الملحوظ الذي حدث منذ عام ١٩٩٠ في فئة الخبراء الاستشاريين والصيارفة التجاريين ممن تلعب خدماتهم الاستشارية دورا له شأنه في تيسير تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في جميع أرجاء العالم . كما يتجلى في ما حدث أخيرا من تركيز للاهتمام من قبل أرباب الأعمال ومخططي استراتيجيات الشركات الكبرى المعنية بمرحلة الانتقال على استكشاف امكانيات توسيع نطاق الأنشطة في الاقتصادات الانتقالية .

خامسا - الآثار بالنسبة للبلدان النامية

٧٤ - لقد كان من المتوقع أن يؤدي التصميم على التخلي عن التخطيط الاشتراكي والانتقال الى التوجه السوقي في الشرق الى تقليل فرص التجارة المجدية والتمويل والمساعدة الإنمائية بين الشرق والجنوب .

وكان من المتوقع أن يسفر ذلك عن نتيجة سلبية للغاية ، لا سيما بالنسبة للبلدان النامية التي كانت علاقتها مع مجلس التعاضد الاقتصادي (CMEA) أو بعض الدول الأعضاء فيه ، وعلى رأسها الاتحاد السوفياتي سابقا ، تقوم على اعتبارات غير اقتصادية . فالاحتياجات الجديدة الناشئة في الاقتصادات الانتقالية لن تفيد منها أساسا مجموعة البلدان النامية ، وإنما البلدان الأكثر نموا في أوساطها والاقتصادات السوقية الغربية . ومن ناحية أخرى كان من المتوقع أن تؤدي زيادة التنافس فيما بين بلدان الشرق نفسها ، لا سيما في المدى القصير ، الى تقليص فرص التنافس المثمر من جانب معظم البلدان النامية . اذ من المتوقع أن تقوم الاقتصادات الانتقالية بشن تنافس أكثر تكثيفا بقدر كبير من ذي قبل ، لا سيما في أسواق أوروبا الشرقية ، مما قد يؤدي الى تقليص المزايا التنافسية الظاهرية لبعض البلدان النامية .

٧٥ - ولقد كان يمكن توقع أن تقوم الاقتصادات الانتقالية النابضة بدور أنشط في جهود المساعدة الدولية وأن تضطلع بدور فيها يختلف عن الدور الذي اضطلعت به سلفها من الاقتصادات المخططة . غير أن هذه الاقتصادات ظلت حتى الآن تتردد عن اقامة مؤسسات جديدة ووضع الأسس اللازمة لسياسات تحل محل السياسات التي تخلت عنها فجأة عقب نشوب الثورات السياسية التي حدثت في المنطقة وبتر العلاقات التقليدية مع البلدان النامية .

٧٦ - وبعد فترة وجيزة من الثورات السياسية المذكورة بدأ يجري التخلص من القدرات الكبيرة التي كانت موجودة في الاقتصادات الانتقالية والتي كانت موجهة ، على سبيل المثال ، لتسليم المساعدة التقنية الى البلدان النامية . وكان الأمر سيقتضي قدرا صغيرا نسبيا من الجهد ، مع احتمال تنظيمه عن طريق المجتمع الدولي ، لتعبئة تلك الموارد والاستمرار في انجاز المشاريع القابلة للاستمرار اقتصاديا ، وعلى رأسها المشاريع التي كانت موجودة في مجموعة صغيرة من البلدان النامية كانت قد استفادت من سياسات المساعدة التي انتهجتها النظم الشيوعية السابقة ، أو للبدء في مشاريع في الاقتصادات النامية كان من الأيسر تبريرها استنادا الى معايير اقتصادية عادية تقوم على الاختيار ، بصرف النظر عن التوجهات السياسية والاستراتيجية للحكومات القائمة .

٧٧ - ومن المتفق عليه على نطاق واسع الآن أنه لم يحدث أي تحويل هائل للموارد لصالح الاقتصادات الانتقالية حتى الآن ، ومرد ذلك جزئيا الى الأسباب التي ذكرت في تقرير الأمين العام المقدم الى الاجتماع الاستثنائي رفيع المستوى الذي عقد في عام ١٩٩١ (E/1991/82) ووثائق أخرى ذات صلة بالموضوع[٤٢] .

٧٨ - وألزم المجتمع الدولي نفسه حتى الآن بالمبدأ الذي يقضي بالاضافة ، أي ، بعدم تحويل الموارد التي تخصص عادة للمساعدة الإنمائية الرسمية الى الاقتصادات الانتقالية . ولم يحدث هذا التقايض إلا في حالات قليلة خلال السنوات الثلاث الماضية أو نحو ذلك . فقد قامت الحكومات بتمويل التزاماتها تجاه الشرق إما من تكاليف مغمورة أصلا ، مثل تسليم مواد الأغذية المخزونة ؛ أو باصدار ضمانات ائتمانية لا ترد تكاليفها المحتملة في الميزانيات الجارية ؛ أو برصد اعتمادات كانت مخصصة لأغراض أخرى ، ولكن

ليس من ضمنها المساعدة الانمائية الرسمية . ويشمل ذلك المساهمات المدفوعة الى البنك الدولي للانشاء والتعمير ، الذي ظل يقدم القروض دعما لسياسات التحول التي أخذ بها الشرق منذ النصف الثاني لعام ١٩٩١ . كذلك فإن المؤسسات المالية المتعددة الأطراف لم تتمكن حتى الآن من القيام هي نفسها بتقديم مساعدات كبيرة الى الشرق من الموارد القائمة . أما المؤسسات الاقليمية ، وعلى رأسها الجماعة الاقتصادية الأوروبية ، فقد قامت باعتماد موارد اضافية سوف يجري توجيهها الى الشرق . وفي كل ذلك ، ينبغي ألا يغيب عن البال أن تسديد الأموال المعتمدة تأخر عن الوعود الأولية بوقت كبير .

٧٩ - ورغم أنه جرى حتى الآن التقيد بمبدأ الاضافة بصفة عامة ، فإنه يوجد احتمال قوي ، بمرور الزمن ، لأن يصبح مقررو السياسة في البلدان المانحة الكبيرة ، يرغبون ، في تعزيز ميزانيات المساعدة التي يقدمونها الى الاقتصادات النامية والاقتصادات الانتقالية . ولربما يفضي ذلك الى حالة تبدو للوهلة الأولى وكأنها حالة مقايضة مباشرة ، وليس من الواضح امكانية تجنب مثل هذا الخلط .

٨٠ - كما ينبغي على المجتمع الدولي أن يكون حذرا من أي تحويل للمساعدة الإنمائية المتعددة الأطراف الى الاقتصادات الانتقالية ، ولا سيما من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي . اذ ينبغي للبنك الدولي ، بانتهاج استراتيجيات مناسبة للاقراض ، وهي استراتيجيات صدر بشأنها الاذن التمويلي فعلا ، أن يكون في وضع يمكنه من تعجيل خطى الجهود الكبيرة التي يبذلها في الشرق لتقديم القروض دون تخفيض الموارد المتاحة لمساعدة البلدان النامية . بيد أن هذا لا ينسحب بالضرورة على المؤسسة الإنمائية الدولية وصندوق النقد الدولي . وما لم تكن التغذية العاشرة للمؤسسة الإنمائية الدولية تحتوي على موارد اضافية لسد احتياجات بعض الجمهوريات الخلف للسوفيات ، فسوف يؤثر ذلك تأثيرا سلبيا على المستفيدين التقليديين . كما ينبغي القيام بالتصديق على الاستعراض التاسع للحصص الذي أجراه صندوق النقد الدولي بأسرع ما يمكن ، كي يتسنى بذلك أن تكون ثمة موارد كافية متاحة لدعم الطلبات الاضافية المقدمة للقروض ، لا سيما من الجمهوريات الأكبر الخلف للسوفيات ، دون خفض الأموال التي تستطيع البلدان النامية أن تطالب بها .

٨١ - والواقع أنه لو كانت الاقتصادات السوقية المتقدمة النمو قد حافظت على انتعاشها ، بدلا من الانتكاس الذي تعرضت له في أمريكا الشمالية في عام ١٩٩٠ ، وأوروبا في عام ١٩٩١ ، واليابان في عام ١٩٩٢ على ما يبدو ، وخاصة اذا ما كان قد جرى التعجيل بالمدفوعات ، لكان طلب الشرق على القروض (بما في ذلك ، طبعا ، القروض التي ترتب بصورة غير مباشرة من جانب المؤسسات الدولية) قد أدى الى زيادة الضغط من أجل رفع أسعار الفائدة . وتعد تجربة المانيا جديرة بالاهتمام في هذا الصدد . فبفضل نعومة الطلب على القروض واتخاذ مواقف سياسية واضحة في البلدان المتقدمة النمو من أجل خفض التضخم والإبقاء عليه في مستويات مطاقة ، والمحافظة على أسعار الصرف الثابتة في أوروبا وعلى أسعار الفائدة الدنيا على المدى المتوسط ، وربما أيضا على المدى البعيد ، رغم أن الأسعار الأخيرة استمرت الى أمد أطول ، ظل أثر أسعار الفائدة العالمية للطلب المتعاظم على رأس المال من قبل الاقتصادات الانتقالية خفيف الوطأة ، إلا في المانيا بالذات فيما يتعلق بالأسعار على المدى القصير وعن طريقها ، في أسواق

العملة الأوروبية الرئيسية . وقد نشأ ذلك الى حد كبير من جراء التحويلات الهائلة للأموال ، التي تراكمت فبلغت مئات البلايين من الدولارات منذ منتصف عام ١٩٩١ والتي أتت من جمهورية المانيا الاتحادية الى ما كان يسمى بالجمهورية الديمقراطية الألمانية .

٨٢ - ولربما يؤدي الانتعاش المستدام في البلدان المتقدمة النمو وكذلك أي زيادة حادة في الاحتياجات التمويلية اللازمة لتمويل عجز المانيا على وجه الخصوص[٤٤] ، الى زيادة في الأسعار ليس فقط على المدى القصير وإنما أيضا على المدى الطويل . وهذا أمر من شأنه أن يفضي الى شيء واحد ألا وهو ازدياد سوء عبء الديون الواقع على عاتق البلدان النامية .

٨٣ - ورغم أن الضغط من أجل رفع أسعار الفائدة يعد أحيانا محل رقابة وثيقة ، إلا أنه سيكون من الخطأ الافتراض بأنه يلزم تمويل الاحتياجات الاضافية لرأس المال في الشرق من المدخرات الدولية فقط . اذ أنه لم يتم حتى الآن استيعاب الجوانب الهيكلية للسلوك الادخاري في الاقتصاد العالمي وكيفية تطور هذا السلوك وفقا لظروف مترابطة متنوعة استيعابا تاما ؛ وذلك لأن العوامل التي تؤثر على هذا السلوك في الاقتصادات الانتقالية تعد أقل وضوحا منها في أي مجال آخر . ولقد كشفت التجربة المكتسبة خلال السنوات الثلاث الماضية أو نحو ذلك فعلا أنه سوف يجري تمويل جزء كبير من الطلبات على رأس المال في الاقتصادات الانتقالية ، أو يمكن تحويلها باستخدام المدخرات المحلية . لذلك لا يوجد ما يدعو الى افتراض أن هيكل السلوك الادخاري في مجالات أخرى ثابت ، وبالتالي فإن التغييرات التي تطرأ على طلب القروض الاستثمارية هي وحدها التي تؤثر على أسعار الفائدة .

٨٤ - وإن فتح باب الاقتصادات الانتقالية تتيح للبلدان النامية كذلك فرصا تجارية وأخرى اقتصادية . ورغم أن بعض هذه البلدان قد استفادت فعلا من السياسات الجديدة في بلدان الشرق ، وذلك أساسا بزيادة حجم سلعها التصديرية ، إلا أن معظم هذه البلدان لم يفعل ذلك بعد . ويعود ذلك الى حد ما لما شهدته الاقتصادات الانتقالية من تقليص هائل لمعدلات الاستيعاب فيها ، وبالتالي تقلص الطلب على الواردات . كما يعود الى تصدع مفاجئ في الصكوك التقليدية للتجارة والمدفوعات مرده الشروع في انتهاج سياسات الانتقال . والى درجة ما يعود أيضا الى حقيقة بسيطة وهي أن معظم البلدان النامية لا تمتلك الموارد الكافية لطرق أبواب هذه الأسواق الجديدة فيما يتعلق بسلعها التصديرية ، ناهيك عن السعي للحصول على أشكال أخرى للتعاون الاقتصادي تعد أبعد منالا . ولربما يجد المجتمع الدولي أن مما يعود عليه بالفائدة تقديم المساعدة التقنية المستهدفة في هذا الشأن الى البلدان النامية المهتمة .

٨٥ - ونظرا للتدهور الاقتصادي في الشرق ، وبالتأكيد لاستمرار الغموض الاقتصادي والسياسي والاجتماعي ، لم تتمكن معظم بلدان الشرق من الحصول خلال الآونة الأخيرة على أية قروض تجارية ذات شأن . والاستثناء الكبير هو هنغاريا في عام ١٩٩١ . فلقد ظلت المصارف التجارية ، على العكس ، تهتم أساسا باسترداد قروضها في بضعة بلدان تمر اقتصاداتها بمراحل انتقالية ، بما في ذلك بلغاريا وبولندا ورومانيا والاتحاد السوفياتي سابقا . ورغم أنه سبق لبعض الاقتصادات الانتقالية هذه أن استدانت على

نطاق كبير ويمكن القول بأنها تستطيع الحصول على مثل هذا التمويل ، إلا أن مقرري السياسة في هذه البلدان ، بصفة عامة ، اختاروا تجنب تدفقات رأس المال من هذا القبيل . وليس من المرجح حدوث أي تغير كبير في هذه الناحية في المستقبل القريب .

٨٦ - ونظرا للغموض السائد الى حد كبير في الاقتصادات الانتقالية والى ما تتسم به الأسواق المالية ، إذا وجدت من طابع بدائي للغاية ، فإن حافظة الاستثمار في الشرق كمصدر لأموال لا يمكن أن تتسم بأي أبعاد لها شأنها إلا بمرور الزمن . فهي لا تشكل عاملا يمكن ، في ظل التوقعات الحالية ، أن يعول عليه في المدى المتوسط .

٨٧ - بيد أن الأمر يختلف بالنسبة لإمكانية المنافسة بين البلدان النامية والاقتصادات الانتقالية في مجال اجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر . ورغم أنه كانت هناك زيادة ملحوظة في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر ، وخاصة إلى وسط أوروبا ، هناك عاملان ينبغي أن يؤخذا في الاعتبار . العامل الأول هو أن حجم التدفقات إلى الشرق لا يمثل سوى جزء طفيف من مجموع التدفقات التي تم تسجيلها بالنسبة للبلدان النامية ، وربما لم يتجاوز في مجموعه بليون واحد من الدولارات في عام ١٩٩٠ ونحو ٢,٥ من بلايين الدولارات في عام ١٩٩٢[٤٥] . والعامل الثاني هو أن حجم الاستثمار الأجنبي المباشر الذي يتاح في أي وقت من الأوقات لا يشكل كمًّا ثابتا . والأحرى هو أن هذا الحجم يتوقف على مدى جاذبية المشاريع الاستثمارية حسبما تحددها إلى حد كبير الشركات عبر الوطنية . فإذا ظهرت مشاريع يمكن أن يكتب لها البقاء من الناحية الاقتصادية ، فإنها ستجد التمويل الكافي ، لا سيما في وقت يتسم بالاستغلال الناقص للطاقات على نطاق واسع في الاقتصاد العالمي ، وفي ظل هبوط أسعار الفائدة .

٨٨ - وفي حين أن تدفق الأشخاص بين الشرق والغرب قد زاد بصورة كبيرة عن المستويات التي لوحظت ، مثلا ، في أواخر الثمانينات ، فإنه ليس هناك ما يدل على حدوث أي استيعاب كبير لليد العاملة من الشرق في الأسواق الغربية . وعُزيت إلى السياحة ، بصورة رئيسية ، التدفقات المتزايدة في الهجرة التي تبلورت حتى الآن بعد أن أصبحت فرصة السفر إلى الخارج متاحة للأشخاص من الشرق ؛ وإلى العلاقات التجارية والدبلوماسية وشبه الدبلوماسية ؛ وإلى تبادل الطلاب والدارسين والفنيين بين الشرق والغرب . ومما لا شك فيه أن بعض الفنيين قد وجدوا وظائف في البلدان الغربية لكن عددهم لا يزال ضئيلا . وبالنسبة للوقت الراهن على الأقل ، لم تتجسد المخاوف المتمثلة في الاستعاضة عن العمال المهاجرين القادمين من البلدان النامية والذين يعملون في الغرب بأفراد من الشرق ، ولا يحتمل لهذا الاستبدال أن يحدث في المستقبل . ولا يعني هذا القول بعدم حدوث زيادة في القيود المفروضة على الهجرة إلى الغرب ، لا سيما بلدان الجماعة الاقتصادية الأوروبية ، ولكن هذا التطور نشأ أساسا عن عوامل أخرى لا صلة لها بأية استيعاب من الشرق . وفي واقع الأمر ، فإن حرية تنقل الأشخاص هي إحدى "الحريات الأربع" التي سيتم التوصل إلى تسوية بشأنها في المفاوضات بين الجماعة الاقتصادية الأوروبية والموقّعين من بلدان شرق أوروبا على اتفاقات "أوروبا" في وقت ما في المستقبل . وهي تشكل حاليا جزءا لا يتجزأ من البروتوكولات الملحقة بالاتفاقات .

٨٩ - ورغم أنه تم تقديم مساعدات كبيرة من الجهات المانحة الثنائية والمتعددة الأطراف وغيرها من الوكالات وتم تحويل بعض هذه المساعدات بالفعل ، فإن المبالغ التي تنطوي عليها هذه المساعدات لا تزال صغيرة إلى حد كبير ، حسبما ذكر في الفرع الرابع . وحتى مع زيادة المدفوعات والالتزامات الجديدة للبلدان المارة بمرحلة تحول ، في السنوات المقبلة ، فإن التنبؤات بالتدفقات المعقولة المتوقعة تترك ثغرات كبيرة في احتياجات التمويل بالنسبة لكثير من الاقتصادات الانتقالية ، وهي الثغرات التي يتعين ملؤها عن طريق المصادر الخاصة ، وخاصة الاستثمار الأجنبي المباشر .

٩٠ - وبمعنى آخر ، فإنه على أساس الاتجاهات الحالية للمدفوعات المقدمة إلى الشرق ، ليس هناك احتمال كبير لتحويل الأموال المخصصة للبلدان النامية والدخول في منافسة معها في الأسواق الغربية . ولكن التدهور الظاهر في الحالة الاجتماعية - الاقتصادية للشرق قد يفسح المجال أمام سلسلة من الضغوط المالية والديمغرافية وغيرها والتي لا يمكن تفاديها إلا عن طريق توفير قدر أكبر من المساعدة الدولية . وإذا كان لهذه الطلبات من الموارد أن تتحقق ، في ضوء إحجام مجموعة البلدان المانحة الرئيسية عن زيادة ميزانياتها الخاصة بالمساعدة زيادة كبيرة ، فإنه من الصعوبة بمكان تصور كيف يمكن تفادي تحويل الأموال المرتبط بها لأغراض أخرى إلى المساعدة الإنمائية التقليدية .

٩١ - وهناك مسألتان أخريان تستحقان تعليقا موجزا . وتتعلق الأولى بأثر المرور بمرحلة انتقالية على قدرة بلدان الشرق على خدمة ديونها الخارجية . فهناك العديد من الاقتصادات الانتقالية ، بما في ذلك بلغاريا ، وهنغاريا ، وبولندا ، والاتحاد السوفياتي السابق ، التي بدأت في مرحلة الانتقال حينما كانت قدرتها على خدمة ديونها الخارجية محدودة . وهنغاريا وحدها ، من بين البلدان المثقلة بالديون ، هي التي استمرت في خدمة ديونها . ولم تنجح سوى بولندا ، في آذار/مارس ١٩٩١ ، في التفاوض بشأن اتفاق إجمالي رئيسي يتعلق بالإعفاء من الديون . أما الاقتصادات الانتقالية الأخرى فهي إما في حالة إعسار كامل أو أنها تتفاوض للحصول على مهلة خاصة لتسديد أصول ديونها والفائدة المستحقة عليها .

٩٢ - وتتعلق المسألة الأخرى بالاهتمام الذي تلقاه القضايا المتصلة بمرحلة الانتقال على حساب الكثير من المشاكل الإنمائية المزمنة . وليس من الواضح إلى أي مدى كان للمحنة التي تتعرض لها الاقتصادات الانتقالية أي أثر على الاطلاق على تقدير المجتمع الدولي للمشاكل التي تواجه البلدان التي تقع عليها التزامات ضخمة فيما يتعلق بالديون . ولعل الموقف الأكثر تساهلا من جانب المجتمع الدولي إزاء مشاكل الديون ، والذي برز إلى حيز الوجود في الشهور الأخيرة ، قد تعزز نتيجة للحالة السائدة في الشرق ، بيد أنه لا يمكن بسهولة تحديد الصلة بين الأمرين .

٩٣ - وقد تحول كثير من الاهتمام الذي كان مكرسا في السابق للقضايا الإنمائية إلى قضايا الانتقال التي لم يسبق لها وجود . ومن الأمور موضع الجدل هو ما إذا كان تحول الاهتمام الفكري عن مشاكل البلدان النامية على هذا النحو يشكل سمة سلبية لحالة الانتقال التي تمر بها الاقتصادات الشرقية ، وعلى من ستقع

نتيجة هذا الأثر السلبي . ورغم أن توفر حشد كبير من الخبراء الاستشاريين والمستشارين الفوريين الذين يركزون طاقاتهم الآن على الشرق قد يعود بالخير على كثير من البلدان النامية ، فإن تحول الاهتمام الفكري والعملي عن القضايا الإنمائية في العديد من المنظمات الدولية والإقليمية قد تكون له آثار أكثر ضررا على تلك البلدان .

سادسا - ملاحظات ختامية

٩٤ - هناك اتفاق واسع النطاق على أن مرحلة الانتقال التي تمر بها الاقتصادات الشرقية هي مرحلة غير مسبوقة وذات أهمية كبيرة بالنسبة للمجتمع الدولي . ولهذا السبب على وجه التحديد ، فإن الجهود الرامية إلى إدخال تغييرات هيكلية بعيدة المدى في الاقتصادات الشرقية تستحق مساعدة دولية شاملة . بيد أنه من الضروري إدارة هذه المساعدة ذاتها بطريقة يحتمل لها ، على الأرجح ، أن تحقق آثاراً إيجابية بالنسبة لعملية الانتقال ، مع احتواء أي ردود فعل سلبية بالنسبة للبلدان الأخرى ، بما في ذلك البلدان النامية . وهذه المساعدة ، فضلا عن قيامها بتلبية الاحتياجات الإنسانية الطارئة ، ينبغي أن ينظر إليها إلى حد كبير بوصفها عاملا حفازا ، سواء بالنسبة لموثوقية الإقراض من أجل عمليات التحول في الاقتصادات الانتقالية ، أو لإرساء الأسس من أجل تعبئة المبادرات الخاصة ، بما في ذلك الاستثمار الأجنبي المباشر ، وربما ، في مرحلة لاحقة ، وضع حوافظ الاستثمار .

٩٥ - وتعكس حالات الانتقال ، على النحو الذي اتخذه شكلها حتى الآن ، اختلافات رئيسية في نطاقها وعمقها ومداها ، بيد أنه من المسلم به الآن على نطاق واسع أن أي جدول زمني حتى بالنسبة لأبسط المخططات في مجال السياسات المستصوبة في مرحلة الانتقال ، إنما يمتد في أعماق المستقبل . ويحتمل لهذا الجدول الزمني أن يستغرق وقتا أطول بكثير بالنسبة لمعظم الجمهوريات التي خلفت الاتحاد السوفياتي منه بالنسبة لبلدان وسط أوروبا ، على سبيل المثال . ومع أنه لا يزال هناك الكثير من المهام الجسيمة التي تنتظر هذه البلدان الأخيرة ، فإنها مع ذلك قطعت شوطا هاما صوب تحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي ، وبناء المؤسسات ، واتخاذ بعض المبادرات الرئيسية التي ستسفر في حينه عن حدوث تغييرات هيكلية كبيرة . بيد أنه لا يزال هناك الكثير مما ينبغي القيام به قبل أن يتمكن أي من هذه الاقتصادات من المضي على طريق ثابت من النمو الاقتصادي الذاتي . بل إن المهام التي تنتظر البلدان التي لا تزال فيها السياسات المتعلقة بمرحلة الانتقال عرضة لمناقشات اجتماعية وسياسية حادة ، مثلما هي الحال في كثير من الجمهوريات التي خلفت الاتحاد السوفياتي ، هي مهام أشد وطأة .

٩٦ - وسيصاحب جزء من المساعدة المقدمة إلى الاقتصادات الانتقالية إدماج هذه البلدان بصورة أكثر نشاطا في المجتمع الدولي . وينبغي أن ينظر إلى ذلك جنبا إلى جنب مع الفرص التي يتم توفيرها لتحسين تنسيق السياسات بين العناصر الرئيسية في الاقتصاد العالمي بما يكفل تنسيق الشؤون العالمية لصالح جميع أطراف الاقتصاد العالمي . وللوصول إلى المرحلة التي ستكون فيها البلدان المارة بمرحلة تحول قادرة على القيام بهذا الدور البناء بصورة كاملة ، فإنه من صالح المجتمع الدولي أن ييسر المساعدة التقنية والمالية

المؤقتة التي من شأنها تفادي الجوانب الأشد سلبية لسياسات التحول بالنسبة لسكان تلك البلدان . وتعد موافقتها الضمنية أو الصريحة على سياسات التحول شرطا لابد منه من أجل إعادة تشكيل الجزء الشرقي من أوروبا بصورة ناجحة .

٩٧ - ويعتمد تحقيق الانتقال بصورة ناجحة إعتمادا كبيرا على قدرة البلدان الشرقية على اختراق الأسواق العالمية على أساس تنافسي . ويعتمد هذا جزئيا على عملية إعادة تشكيل الهيكل الاقتصادي الجارية في الشرق ، لكنه يشكل أيضا دليلا على مدى بقاء الأسواق العالمية مفتوحة أمام القوى التنافسية . ولا يزال هناك الكثير مما ينبغي القيام به في هذا الصدد . وقامت جهات ، من بينها الجماعة الاقتصادية الأوروبية والرابطة الأوروبية للتجارة الحرة ، ببذل بعض الجهود لتخفيف القيود على أساس تفضيلي . وسيكون من الأهمية بمكان اغتنام الفرصة التي يتيحها هذا التحول التاريخي في الشرق من أجل استعادة وتعزيز العناصر الأساسية لعالم يقوم على التجارة المتعددة الأطراف بأدنى قدر من الموانع غير التعريفية .

٩٨ - إن الإطار الجديد الآخذ في الظهور للتعاون الاقتصادي بين الشرق والغرب يهيئ فرصا لتجديد أساليب الإدارة داخل النظم الاقتصادية والمالية والنقدية والتجارية القائمة ، حيث سيتم ذلك الآن بمشاركة كاملة من البلدان الشرقية . ومن المفروض اتخاذ تدابير أخرى لضمان عدم الإضرار بمصالح البلدان النامية عن طريق تخصيص الاهتمام والموارد للاقتصادات الانتقالية .

٩٩ - ورغم أن مبدأ زيادة الالتزامات لمساعدة الشرق سواء من جانب الحكومات الوطنية أو المنظمات المالية المتعددة الأطراف لا يزال من المبادئ الملتزم بها عموما حتى الآن ، فليس هناك ضمان باتخاذ هذا الموقف إلى أجل غير مسمى . وهناك الآن احتمالات واقعية لأن يحتاج الشرق إلى مساعدة دولية لفترة زمنية أطول وعلى نطاق أكبر بكثير مما جرى توخيه أصلا . وربما يتحتم على برامج السياسات الداخلية في البلدان المانحة الرئيسية أن تقوم بإدماج ميزانياتها الخاصة بالمساعدة في الأجل المتوسط . وهذا أمر ينبغي تجنبه قدر الإمكان لأن تقديم المساعدة إلى معظم البلدان الشرقية هي قضية تختلف عن قضية التزام المجتمع العالمي بمساعدة عملية التنمية في بلدان العالم القليلة المزايا .

١٠٠- وقد حصلت اقتصادات عديدة من الاقتصادات الانتقالية على فرص تفضيلية للوصول إلى الأسواق الغربية ، لا سيما الجماعة الاقتصادية الأوروبية . وقد يضر ذلك من حيث المبدأ بمصالح البلدان النامية ، بغض النظر عما إذا كانت تتمتع بأي مركز تفضيلي ، مثل مختلف أنواع الارتباط بالجماعة الاقتصادية الأوروبية . وبوضوح أكبر ، فإن سياسات التجارة الحرة ستكون ذات أهمية بالغة بالنسبة لمعظم الاقتصادات الانتقالية ، وينبغي لها ، على المدى الطويل ، أن تنشط بصورة كبيرة التجارة مع البلدان النامية . ولهذه الأسباب ، فإنه من المهم إعادة نظام التجارة المتعددة الأطراف وتحسينه بصورة مستمرة عن طريق جملة أمور منها الاختتام الناجح لجولة أوروغواي في أقرب فرصة ممكنة .

الحواشي

(١) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة السادسة والأربعون ، الملحق رقم ٣ (A/46/3/Rev.1) ، الفصل الثاني .

(٢) تستخدم التسميتان "شرق" و "شرقي" هنا للإشارة إلى ألبانيا وأوروبا الشرقية والاتحاد السوفياتي السابق ويوغوسلافيا وجمهورياتهما الخلف حيثما يكون ذلك مناسبا . وكذلك تستخدم "أوروبا الشرقية" هنا لكي تضم معا بلغاريا وبولندا وتشيكوسلوفاكيا وجمهورية ألمانيا الديمقراطية (حتى أواخر ١٩٩٠) ورومانيا وهنغاريا . وبصفة عامة فإن البيانات التجارية حتى عام ١٩٩٠ تشمل البيانات الخاصة بجمهورية ألمانيا الديمقراطية على النحو المفصل في الجدول ١ .

(٣) اثيوبيا وأفغانستان وأنغولا والعراق والمكسيك وموزامبيق ونيكاراغوا واليمن الديمقراطية (اتحدت الآن مع اليمن) . ووقّعت فنلندا أيضا اتفاق تعاون شامل واحتفظت بروابط وثيقة مع الشرق ، ولكن وضعها مختلف جدا عن وضع المتعاونين من البلدان النامية . ولم تحول المكسيك قط أي قسط كبير من تجارتها إلى مجلس التعاضد الاقتصادي ومن ثم فإنها لم تتأثر بقدر ملحوظ بالأحداث التي وقعت في الشرق .

(٤) جمعت الهند على سبيل المثال موقفا ائتمانيا كبيرا في حسابها الجاري مع الاتحاد السوفياتي السابق مما يرجع إلى حد كبير إلى أن الصادرات من الاتحاد السوفياتي لم تكن مستمرة ومع ذلك كانت الواردات المتقلصة تدخل ضمن أحكام الحساب المتأرجح للروبية غير القابلة للتحويل - الطريقة الرئيسية للتبادل التجاري بين الهند والاتحاد السوفياتي لما يزيد على ثلاثة عقود . ويبلغ المجموع حوالي ٣٢ بليون روبية (أو نحو ١,٢ بليون دولار) . وفي الوقت ذاته فإن الهند مدينة للاتحاد السوفياتي السابق بحوالي ٨ بلايين - ١٠ بلايين روبية (١٣ بليون - ١٥ بليون دولار بسعر الصرف الرسمي المحدد في الاتفاق الهندي - السوفياتي لعام ١٩٧٨) لائتمانات استخدمت عامة في شراء الأسلحة والمعدات الصناعية . وللحصول على التفاصيل ، انظر مجلة الايكونوميست في ١٦ أيار/مايو ١٩٩٢ ، ص ٤٢ ومجلة Economic and Political Weekly ، ٤ - ١١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٢ ، ص ٣ ، وجريدة الفيننشيال تايمز في ١٨ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩١ و ٧ شباط/فبراير ١٩٩٢ .

(٥) وللاطلاع على تحليل مصقول للمشاكل المتعددة الجوانب لمشاكل الانتقال في الجزء الشرقي من أوروبا ، انظر "المسح الاقتصادي لأوروبا في ١٩٨٩-١٩٩٠" (منشورات الأمم المتحدة ، رقم المبيع E.91.II.E.1) الصفحات ١٢٣ - ١٩١ ؛ و "المسح الاقتصادي لأوروبا في ١٩٩٠-١٩٩١" (منشورات الأمم المتحدة ، رقم المبيع E.92.II.E.1) ، الصفحات ٣٩ - ١٧٢ .

الحواشي (تابع)

(٦) يناقش هذا الموضوع بتفصيل كبير في الفصل السابع من "المسح الاقتصادي العالمي لعام ١٩٩٢" (منشورات الأمم المتحدة ، رقم المبيع E.92.II.C.1) ، الصفحات ١٣٩ - ١٨٠ .

(٧) تدرس هذه البدائل بمزيد من التفصيل في "المسح الاقتصادي لأوروبا في ١٩٩١-١٩٩٢" الصفحات ١٩١ - ٢٥٦ .

(٨) استفادت بلدان عديدة تأثرت بالجزاءات من حقها في إجراء مشاورات عن عواقب تدابير مجلس الأمن . وتوقع بعضها الحصول على تعويض عن النتائج الضارة التي كان عليها أن تتحملها . بيد أن المساعدة الخاصة المقدمة للتعامل مع عواقب حرب الخليج كانت في الواقع تافهة .

(٩) في أواخر نيسان/ابريل ١٩٩٢ سمح لجميع الجمهوريات السوفياتية الخلف فيما عدا أذربيجان بالانضمام إلى صندوق النقد الدولي ؛ وانضمت أذربيجان في أوائل أيار/مايو . وكذلك سمح في أواخر نيسان/ابريل لجميع الجمهوريات السوفياتية الخلف باستثناء أذربيجان وتركمانستان بالانضمام إلى البنك الدولي ، وانضمت هاتان الجمهوريتان إليه في أوائل ووسط أيار/مايو على الترتيب . وبالطبع فإن اجراءات التصديق تستغرق بعض الوقت بحيث يمكن الحصول على العضوية العاملة في المستقبل القريب ، وعلى سبيل المثال فإن الاتحاد الروسي حصل عليها في تموز/يوليه ١٩٩٢ . وهذا صحيح أيضا بالنسبة لدفع حصص العضوية بالعملة القابلة للتحويل . وفي بعض الحالات كانت البلدان المتقدمة النمو تقدم الأموال اللازمة لتمكين الاقتصاد الانتقالي من الحصول على معادل احتياطي للقرض أو على مبلغ أعلى من تأمين العضوية المطلوب بالعملة القابلة للتحويل . وتنظر سويسرا حاليا في تقديم أموال من ميزانية المساعدات المخصصة لديها للشرق لعدد من الجمهوريات السوفياتية الخلف الراغبة في الانضمام إلى "مجموعة التصويت السويسرية" في كل من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي (انظر مجلة زيورخ الجديدة ، في ١٢ آب/اغسطس ١٩٩٢ ، ص ١٧) .

(١٠) وثيقة الغات L/7024 .

(١١) وثيقة الغات C/M/257 ، ص ٣٠ .

(١٢) تعد تشيكوسلوفاكيا طرفا متعاقدا في ميثاق مجموعة "الغات" ولكن مركزها تغير ، في الحقيقة ، بعد الانقلاب الشيوعي الذي حدث في شباط/فبراير ١٩٤٨ عندما بدأت تعامل بوصفها "من بلدان التعامل الحكومي" مثل البلدان الأخرى ذات الاقتصاد المخطط . وظل مركز تشيكوسلوفاكيا في مجموعة "الغات" في هذه المتاهة القانونية إلى وقت قريب .

الحواشي (تابع)

(١٣) انظر وثائق الغات L/7026 بالنسبة لمولدوفا و L/7027 بالنسبة لتركمانستان و L/7030 بالنسبة لاستونيا و L/7033 بالنسبة لأرمينيا و L/7045 بالنسبة لأوكرانيا و L/7046 بالنسبة لليتوانيا و L/7050 بالنسبة للاتفيا .

(١٤) قرر مجلس ممثلي مجموعة "الغات" في ١٩ حزيران/يونيه ١٩٩٢ أن يوسع القواعد المتفق عليها في أيار/مايو ١٩٩٠ ، عند النظر في الطلب المقدم من الاتحاد السوفياتي للحصول على مركز مراقب ، لتشمل الجمهوريات وكذلك ألبانيا . كما تقرر منح استونيا وألبانيا وتركمانستان مركز المراقب (انظر وثيقة "الغات" C/M/257 المؤرخة ١٠ تموز/يوليه ١٩٩٢ ، ص ٣) . كما تأكد هذا الموقف في الاجتماع المعقود في ١٤ تموز/يوليه ١٩٩٢ ومنحت كل من أرمينيا وأوكرانيا مركز المراقب (انظر وثيقة "الغات" C/M/258 المؤرخة ٤ آب/اغسطس ١٩٩٢) .

(١٥) انظر البلاغ الصحفي غات/١٥٤١ ، الصادر في ٢٥ أيار/مايو ١٩٩٢ بعنوان "مجموعة "الغات" تضع برنامجا تدريبيا خاصا لإرشاد بلدان الإصلاح" .

(١٦) لحين حل مشاكل قليلة متبقية مثل إسناد حقوق الملكية لمقر المنظمة في موسكو . ومع ذلك فإنه لا يزال يتعين حل هذه المسألة بصورة مرضية وعلى ذلك فإن مجلس التعاضد الاقتصادي لا يزال في حالة تصفية .

(١٧) لتخفيف المشاكل القاسية للبيانات تعرف النواتج التجارية بوصفها نصف الصادرات والواردات التي تبلغ عنها جميع الأطراف .

(١٨) جميع البيانات التجارية المقتبسة هنا جمعتها اللجنة الاقتصادية لأوروبا طبقا لمنهجية تستخدم كبديل مؤقت تسعى إلى التغلب على الصعوبات الضخمة لتجميع القيم التجارية المعبر عنها بالدولارات والروبيات القابلة للتحويل في وقت تتغير فيه بسرعة أسعار الصرف المتقلبة وأسعار الصرف المشتقة بين الدولار والروبل الحسابي على النحو الموضح في الجدول ١ والمفصل في المجلد ٤٢ من "النشرة الاقتصادية لأوروبا" (١٩٩٠) (منشورات الأمم المتحدة ، رقم المبيع E.90.II.E.37) الصفحات ٢٩ ـ ٣٢ والمجلد ٤٣ من النشرة الاقتصادية لأوروبا (١٩٩١) (منشورات الأمم المتحدة ، رقم المبيع E.91.II.E.39) الصفحات ٥٨ ـ ٦٢ .

الحواشي (تابع)

(١٩) بسبب التحولات الضخمة في أسعار الصرف وفي الأسعار والنظم السعرية في الفترة ١٩٩٠ ١٩٩١ في الشرق ، فإنه من المستحيل تماما قياس آثار شروط التبادل التجاري . وأبلغت بولندا بالنسبة لعام ١٩٩١ عن تدهور في شروط التبادل التجاري بنسبة ٢٩,٨ في المائة في علاقاتها مع مجلس التعاضد الاقتصادي مع ارتفاع أسعار الصادرات بنسبة ٥٩,٦ في المائة بالمقارنة بنسبة ١٢٧,٥ في المائة على جانب الواردات ، الصفحات ٢ و ٤٢ من "Handel Zagraniczny, Styczen dane ostateczne Grudzien 1991, (Warsaw, Glowny Urzad Statystyczny, March, 1992)" . ولكن التفاصيل المنهجية الكاملة غير موجودة . وباستخدام هذه المعلومات فإن الخسارة في معدلات التبادل التجاري لأوروبا الشرقية قد تكون في نطاق ٢٥ ـ ٤٠ في المائة مع كسب مقابل للاتحاد السوفياتي السابق .

(٢٠) وعلى سبيل المثال كان نصف الواردات البولندية تقريبا تؤدى في عام ١٩٩١ عن طريق شركات مملوكة ملكية خاصة .

(٢١) هبطت صادرات النفط والمنتجات النفطية من الاتحاد السوفياتي السابق إلى بلدان شرق أوروبا الخمسة من ٥٦,٤ مليون طن في عام ١٩٨٩ إلى ٤٣,٤ مليون طن في عام ١٩٩٠ وربما انخفضت إلى ٢٦ مليون طن في عام ١٩٩١ . وبالرغم من أن الكساد في أوروبا الشرقية قلص الطلب على النفط فإن هذه البلدان كان عليها رغم ذلك شراء اللوازم من مكان آخر ، وبدرجة كبيرة من البلدان النامية المصدرة للنفط .

(٢٢) تم مؤخرا تحليل المشاكل الشديدة المتعلقة بتحديد مستوى اتجاه التحولات في "المسح الاقتصادي لأوروبا في ١٩٩١-١٩٩٢" ، الصفحات ٧٤ ـ ٧٧ .

(٢٣) تدرس هذه النقطة وتوثق بتفصيل كبير في المسح الاقتصادي العالمي ١٩٩١ (منشورات الأمم المتحدة ، رقم المبيع E.91.II.C.1) ، الصفحات ١١١ ـ ١٥٥ .

(٢٤) يتبع هذا منهجية البيانات التي تناقش في المسح الاقتصادي العالمي لعام ١٩٩١ ، الصفحات ١٣٩ ـ ١٤٤ .

(٢٥) ولا سيما إيران (جمهورية ـ الإسلامية) وباكستان والجزائر والجمهورية العربية السورية وكمبوديا ومصر والمغرب والهند .

(٢٦) لأغراض هذا التقرير تقتصر المجموعة على البرازيل وتايلند وتركيا وتونس وجمهورية كوريا وسنغافورة وماليزيا وهونغ كونغ وإقليم تايوان الصيني .

الحواشي (تابع)

(٢٧) قد تبالغ هذه البيانات في تقرير الارتفاع الحقيقي باعتبار أن الحسابات تفترض عدم وجود قطاع خاص للتجارة الأجنبية في عام ١٩٩٠ . ولا توجد ببساطة أية بيانات عن عام ١٩٩٠ .

(٢٨) للحصول على بعض التفاصيل ، انظر وثيقة الغات C/M/528 المؤرخة ٤ آب/اغسطس ١٩٩٢ ، الصفحتان ٣١ ـ ٣٢ . وقد وقعت السويد اتفاق تجارة حر مع ثلاث من دول البلطيق توجد عنها بعض التفاصيل أيضا في الوثيقة C/M/528 ، الصفحتان ٣٢ ـ ٣٣ .

(٢٩) انظر "الفينانشيال تايمز" ، ٢٤ حزيران/يونيه ١٩٩٢ ، ص ٧ .

(٣٠) انظر "Rynki Zagraniczne" ، ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٢ ، ص ١ .

(٣١) صدرت اتفاقات "أوروبا" الكاملة رسميا في الجريدة الرسمية للاتحادات الأوروبية ، المجلد ٣٥ (١٩٩٢) ، الأعداد L114 و L115 و L116 (٣٠ نيسان/ابريل ١٩٩٢) .

(٣٢) في عام ١٩٩٠ كانت حصص التصدير المشتركة للفئات الحساسة من المنتجات (المحددة بأنها المنتجات الزراعية والمنسوجات والملابس ومنتجات الحديد والصلب) ، بوصفها تختلف عن المنتجات التي تواجه قيود استيرادية معينة ، الموجهة إلى الأسواق الغربية ككل لا تزال تصل إلى ٣٢ في المائة بالنسبة لتشيكوسلوفاكيا ، و ٤١ في المائة بالنسبة لهنغاريا ، و ٣٧ في المائة بالنسبة لبولندا بعد توسع سريع في صادرات السلع الأخرى في الفترة ١٩٨٨-١٩٩٠ (انظر المسح الاقتصادي لأوروبا في ١٩٩١-١٩٩٢ ، الصفحات ٧٩ ـ ٨١) . وتعد أنصبة الصادرات إلى الاتحاد الاقتصادي الأوروبي أعلى من هذه الأحجام . وفي بعض الحالات ، ولا سيما في حالة الحديد والصلب ، كانت بلدان أوروبا الوسطى قريبة من الحد الأعلى للأنصبة المنظم بموجب اتفاقات التقييد الطوعي للصادرات .

(٣٣) من سوء الطالع أن تجميع البيانات لسنة ١٩٩١ لا يزال غير مكتمل بصورة تسمح بالتغطية الشاملة . ففي حالة بولندا على سبيل المثال لم يزد حجم الصادرات في سنة ١٩٩١ إلا بالنسبة للمنتجات المعدنية (بنسبة ١٨,٤ في المائة) والمنتجات الزراعية (بنسبة ٢٥,٦ في المائة) ؛ وسجلت أصغر نسبة (٢,٩ في المائة) في الحجم الإجمالي للصادرات لتجهيز الأغذية "Handel Zagraniczny, Styczen-Grudzien 1991, dane Ostateczne" ، ص ٢٣) . وتم بيع معظم هذه السلع في أسواق أوروبا الغربية ولا سيما الاتحاد الاقتصادي الأوروبي .

(٣٤) انظر وثائق الاتحاد الأوروبي COM(92) 178 بالنسبة لألبانيا ، و COM(92) 177 لاستونيا و COM(92) 176 للاتفيا ، و COM(92) 179 لليتوانيا .

الحواشي (تابع)

(٣٥) الاتجاه التصاعدي مستمر : حيث ربما تكون القيمة قد ارتفعت إلى حوالي ١٢ بليون دولار في نهاية الربع الأول من سنة ١٩٩٢ . وجميع البيانات تقديرات لعنصر رأس المال الأجنبي المتجمع لتسجيلات الاستثمارات الأجنبية كما جمعتها شعبة التجارة في اللجنة الاقتصادية لأوروبا .

(٣٦) تصل آخر التقديرات التي أعدتها اللجنة الاقتصادية لأوروبا إلى تدفق صاف إلى جميع أجزاء الشرق بما في ذلك يوغوسلافيا السابقة بلغ ٧٦٢ مليون دولار عام ١٩٩٠ و ٤٨١ ٢ مليون دولار عام ١٩٩١ (على أساس المسودة المبدئية للنشرة الاقتصادية لأوروبا ، المجلد ٤٤ (١٩٩٢)) (منشورات الأمم المتحدة ، عدد مقبل) .

(٣٧) "استنتاجات مجموعة الـ ٢٤ بشأن تنسيق المساعدة إلى بلدان وسط وشرق أوروبا" (بروكسل ، لجنة المجتمعات الأوروبية ، وثائق اجتماع مجموعة الـ ٢٤ ، ٨ نيسان/ابريل ١٩٩٢) . وينقسم هذا المجموع إلى ٧٥ في المائة من مجموعة الـ ٢٤ والباقي من المؤسسات المالية الدولية . ومن المجموع بلغت ائتمانات الصادرات وضمانات الاستثمارات ٧,٨ بليون من وحدة العملة الأوروبية وبلغت المنح ١١,٤ مليون من وحدة العملة الأوروبية .

(٣٨) إعادة جدولة مبلغ ١,٨ بليون دولار بالنسبة لبلغاريا (على ١٠ سنوات مع فترة سماح من ست سنوات وإلغاء حوالي ١٦,٥ مليون دولار بالنسبة لبولندا .

(٣٩) تقديرات منشورة في "المسح الاقتصادي لأوروبا في الفترة ١٩٩١-١٩٩٢" ، الصفحات ١٨٠ ـ ١٨٢ . وبلغت إعادة جدولة الديون والتدفقات الخاصة ٧,٨ مليون دولار في عام ١٩٩٠ وربما إلى ١١,٢ مليون دولار في عام ١٩٩١ .

(٤٠) مقتبسة في "بيان المدير التنفيذي ، صندوق النقد الدولي" ، مؤتمر لشبونة ، ٢٣ ـ ٢٤ أيار/مايو ١٩٩٢ (مستنسخة) ، ص ٥ .

(٤١) "بيان السيد جاك اتالي ، رئيس المصرف الأوروبي للتعمير والتنمية" (مؤتمر لشبونة ، ٢٣ ـ ٢٤ أيار/مايو ١٩٩٢) ص ٣ ؛ ورسالة مباشرة من المصرف .

(٤٢) البيانات مقتبسة من جلسة تعريفية قدمها السيد ويلفريد ب. ثالوتيز ، نائب رئيس البنك الدولي ، الأمم المتحدة ، ٢٤ تموز/يوليه ١٩٩٢ .

الحواشي (تابع)

(٤٣) بما في ذلك "المسح الاقتصادي العالمي لعام ١٩٩١" ، الصفحات ١١١ ـ ١٥٥ ؛ و "المسح الاقتصادي لأوروبا في الفترة ١٩٨٩-١٩٩٠" ، الصفحات ٢١٢ ـ ٢٢٣ ؛ و "المسح الاقتصادي لأوروبا في الفترة ١٩٩٠-١٩٩١" ، الصفحات ١١٦ ـ ١٧١ ؛ و "النشرة الاقتصادية لأوروبا" ، المجلد ٤٢ (١٩٩٠) ، الصفحات ٧٩ ـ ٨٦ ؛ و "المسح الاقتصادي لأوروبا في الفترة ١٩٩١-١٩٩٢" ، الصفحات ١٧٣ ـ ١٩٠ ؛ و "النشرة الاقتصادية لأوروبا" ، المجلد ٤٣ (١٩٩١) ، الصفحات ١٠٦ ـ ١١٢ .

(٤٤) قد يلوح مثل هذا الارتفاع في الأفق للجزء الأخير من سنة ١٩٩٢ وما بعدها (الفينانشيال تايمز ، ٤ آب/اغسطس ١٩٩٢ ، ص ١٥) .

(٤٥) يصعب الحصول على بيانات ثابتة عن تدفقات الاستثمارات المباشرة الأجنبية والتدفقات الفعلية من الخارج والمقابلة للأموال الملتزم بها أو القيم الإسمية لرؤوس أموال المشاريع المشتركة . وقد بلغ إجمالي تدفقات الاستثمارات المباشرة الأجنبية إلى البلدان المتقدمة والنامية في عام ١٩٩٠ نحو ١٥٢ بليون دولار و ٣٢ بليون دولار على الترتيب (انظر تقرير الاستثمارات العالمية ١٩٩٢ : الشركات عبر الوطنية كمحركات للنمو (منشورات الأمم المتحدة ، رقم المبيع E.92.II.A.19) الصفحتان ٣١١ ـ ٣١٢) . وتقدر التدفقات الآتية إلى الشرق في عام ١٩٩٠ في هذا المنشور بمبلغ ٨٩ مليون دولار ولكن هذا بالتأكيد تقدير يقل بكثير عن الواقع . ومن المحتمل أن تكون التدفقات الفعلية في عام ١٩٩٠ قد بلغت حوالي ٠,٥ إلى ٠,٨ من بلايين الدولارات .